No. 12325. Multilateral

CONVENTION FOR THE SUPPRESSION OF UNLAWFUL SEIZURE OF AIRCRAFT. THE HAGUE, 16 DECEMBER 1970 [*United Nations, Treaty Series, vol. 860, I-12325.*]

PROTOCOL SUPPLEMENTARY TO THE CONVENTION FOR THE SUPPRESSION OF UNLAWFUL SEIZURE OF AIRCRAFT (WITH ANNEXES). BEIJING, 10 SEPTEMBER 2010*

Entry into force: 1 January 2018, in accordance with article XXIII

Authentic texts: Arabic, Chinese, English, French, Russian and Spanish

Registration with the Secretariat of the United Nations: International Civil Aviation Organization, 1 April 2019

**No UNTS volume number has yet been determined for this record. The Text(s) reproduced below, if attached, are the authentic texts of the agreement /action attachment as submitted for registration and publication to the Secretariat. For ease of reference they were sequentially paginated. Translations, if attached, are not final and are provided for information only.*

Nº 12325. Multilatéral

CONVENTION POUR LA RÉPRESSION DE LA CAPTURE ILLICITE D'AÉRONEFS. LA HAYE, 16 DÉCEMBRE 1970 [*Nations Unies, Recueil des Traités, vol. 860, I-12325.*]

PROTOCOLE COMPLÉMENTAIRE À LA CONVENTION POUR LA RÉPRESSION DE LA CAPTURE ILLICITE D'AÉRONEFS (AVEC ANNEXES). BEIJING, 10 SEPTEMBRE 2010*

Entrée en vigueur : 1er janvier 2018, conformément à l'article XXIII

Textes authentiques : arabe, chinois, anglais, français, russe et espagnol

Enregistrement auprès du Secrétariat de l'Organisation des Nations Unies : Organisation de l'aviation civile internationale, 1er avril 2019

**Aucun numéro de volume n'a encore été attribué à ce dossier. Les textes disponibles qui sont reproduits ci-dessous sont les textes originaux de l'accord ou de l'action tels que soumis pour enregistrement. Par souci de clarté, leurs pages ont été numérotées. Les traductions qui accompagnent ces textes ne sont pas définitives et sont fournies uniquement à titre d'information.*

Participant	Ratification, Accession (a), Acceptance (A) and Approval (AA)		
Bahrain	26 Oct	2017	a
Benin	27 Oct	2017	
Congo	1 Oct	2014	a
Côte d'Ivoire (with declaration and notification)	20 Mar	2015	a
Cuba (with declarations)	20 Dec	2012	a
Czech Republic	2 Jul	2013	
Dominican Republic	22 Mar	2013	
France	15 Dec	2016	
Gambia	30 Nov	2015	
Guyana	26 Feb	2013	a
Kuwait	28 Jul	2014	a
Mali	14 Nov	2012	
Malta	26 Sep	2016	a
Mozambique	17 Aug	2016	a
Myanmar	20 Mar	2013	a
Netherlands (in respect of: Netherlands (for the European and the Caribbean part of the Netherlands)) (with declarations)	17 Mar	2016	A
Panama	9 Oct	2015	
Sierra Leone	25 Nov	2015	a
St. Lucia (with declarations)	12 Sep	2012	a
Swaziland	23 Nov	2016	a
Switzerland	11 Dec	2014	a
Uganda	28 Nov	2017	

Note: The texts of the declarations and reservations are published after the list of Parties -- Les textes des déclarations et réserves sont reproduits après la liste des Parties.

Participant	**Ratification, Adhésion (a), Acceptation (A) et Approbation (AA)**		
Bahreïn	26 oct	2017	a
Bénin	27 oct	2017	
Congo	1er oct	2014	a
Côte d'Ivoire (avec déclaration et notification)	20 mars	2015	a
Cuba (avec déclarations)	20 déc	2012	a
France	15 déc	2016	
Gambie	30 nov	2015	
Guyana	26 févr	2013	a
Koweït	28 juil	2014	a
Mali	14 nov	2012	
Malte	26 sept	2016	a
Mozambique	17 août	2016	a
Myanmar	20 mars	2013	a
Ouganda	28 nov	2017	
Panama	9 oct	2015	
Pays-Bas (à l'égard de : Pays-Bas (Pour la partie européenne et la partie caribéenne des Pays-Bas)) (avec déclarations)	17 mars	2016	A
République dominicaine	22 mars	2013	
République tchèque	2 juil	2013	
Sainte-Lucie (avec déclarations)	12 sept	2012	a
Sierra Leone	25 nov	2015	a
Suisse	11 déc	2014	a
Swaziland	23 nov	2016	a

اتفاقية

قمع الاستيلاء غير المشروع على الطائرات

الموقعة في لاهاي بتاريخ ١٦ ديسمبر ١٩٧٠

مقدمة

ان الدول الأطراف في هذه الاتفاقية،

اذ تعتبر أن الأفعال غير المشروعة للاستيلاء على الطائرات أو لممارسة السيطرة على الطائرات وهي في حالة طيران يعرّض سلامة الأشخاص والممتلكات للخطر، ويؤثر تأثيرا خطيرا على تشغيل الخطوط الجوية، وتزعزع ثقة شعوب العالم في سلامة الطيران المدني،

واذ تعتبر أن حدوث هذه الأفعال يثير قلقها البالغ،

واذ تعتبر أن منع حدوث هذه الأفعال يقتضي بالحاح وضع اجراءات ملائمة لمعاقبة مرتكبيها،

قد اتفقت على ما يلي:

المادة الأولى

١- يعد مرتكبا لجريمة (ستدعى فيما بعد "الجريمة") أي شخص يقوم بأي من الأعمال التالية على متن أي طائرة وهي في حالة طيران:

أ) الاستيلاء على الطائرة، أو ممارسة السيطرة عليها، أو محاولة ارتكاب أي أفعال من هذا القبيل على نحو غير مشروع، بالقوة أو بالتهديد باستخدام القوة، أو بأي شكل آخر من أشكال الترهيب.

ب) العمل شريكا مع شخص يرتكب أي أفعال من هذا القبيل أو يحاول ارتكابها.

المادة الثانية

تتعهد كل دولة متعاقدة بالتشدد في معاقبة الجريمة.

المادة الثالثة

١- لأغراض هذه الاتفاقية، تعتبر الطائرة في حالة طيران في أي وقت منذ لحظة اغلاق جميع أبوابها الخارجية بعد صعود الركاب على متنها ولغاية اللحظة التي يفتح فيها أي باب منها لخروجهم. وفي حالة الهبوط الاضطراري يجب اعتبار الطائرة في حالة طيران الى أن تتولى السلطات المختصة مسؤوليتها عنها وعمن على متنها من أشخاص وعما عليها من ممتلكات.

٢- يجب ألا تطبق هذه الاتفاقية على الطائرات المستخدمة في الخدمات العسكرية أو الجمركية أو الشرطية.

٣- يجب ألا تطبق هذه الاتفاقية الا اذا كان مكان اقلاع الطائرة التي ارتكبت الجريمة على متنها أو مكان هبوطها موجودين خارج اقليم دولة تسجيلها، بصرف النظر عما اذا كانت رحلة هذه الطائرة دولية أو داخلية.

٤- في الحالات المبينة في المادة الخامسة، يجب ألا تطبّق هذه الاتفاقية اذا كان مكان الاقلاع ومكان الهبوط الفعلي للطائرة التي ارتكبت على متنها الجريمة موجودين داخل اقليم نفس الدولة وكانت هذه الدولة من ضمن الدول المشار اليها في تلك المادة.

٥- على الرغم من أحكام الفقرتين ٣ و٤ من هذه المادة، يجب تطبيق المواد السادسة والسابعة والثامنة والعاشرة بصرف النظر عن مكان اقلاع الطائرة أو مكان هبوطها الفعلي اذا وجد الجاني أو المتهم في اقليم دولة غير دولة تسجيل الطائرة.

المادة الرابعة

١- يجب أن تتخذ كل دولة متعاقدة في الحالات التالية الاجراءات الضرورية لبسط اختصاصها على الجريمة وغيرها من أفعال العنف الأخرى المرتبطة بها مباشرة التي ارتكبها المتهم ضد الركاب أو الطاقم:

أ) عندما ترتكب الجريمة على متن طائرة مسجّلة فيها.

ب) عندما تهبط الطائرة التي ارتكبت الجريمة على متنها في اقليم تلك الدولة وما زال المتهم على متنها.

ج) عندما ترتكب الجريمة على متن طائرة مؤجرة بدون طاقم الى مستأجر يقع مركز أعماله الرئيسي في تلك الدولة أو له اقامة دائمة فيها في غياب هذا المركز.

٢- بالمثل يجب أن تتخذ كل دولة متعاقدة الاجراءات الضرورية لبسط اختصاصها على الجريمة اذا كان المتهم في اقليمها ولم ترحله طبقا للمادة الثامنة الى أي من الدول المشار اليها في الفقرة ١ من هذه المادة.

٣- هذه الاتفاقية لا تستبعد الاختصاص الجنائي الذي يمارس بموجب القانون الوطني.

المادة الخامسة

يجب على الدول المتعاقدة التي تنشئ فيما بينها مؤسسات مشتركة للنقل الجوي أو وكالات تشغيل دولية تشغل طائرات خاضعة للتسجيل المشترك أو الدولي، أن تحدد فيما بينها بالوسائل الملائمة الدولة التي تمارس الاختصاص القضائي على كل طائرة وتأخذ صفة دولة التسجيل لأغراض هذه الاتفاقية، ويجب على هذه الدولة أن تخطر بذلك منظمة الطيران المدني الدولي لتفيد هذه المنظمة جميع الدول الأطراف في هذه الاتفاقية. بذلك

المادة السادسة

١- يجب على الدولة المتعاقدة التي يوجد الجاني أو المتهم في اقليمها أن تحتجزه أو أن تتخذ الاجراءات الأخرى الكفيلة ببقائه فيها اذا اقتنعت بأن الظروف تستدعي ذلك. ويجب أن يتم هذا الاحتجاز وغيره من الاجراءات الأخرى وفقا الأحكام قانون تلك الدولة بدون تجاوز المهلة الضرورية للشروع في المقاضاة الجنائية أو اجراءات الترحيل.

٢- يجب على هذه الدولة أن تشرع فورا في التحقيق الأولي لاثبات الوقائع.

٣- يجب تقديم المساعدة الى الشخص المحتجز وفقا لأحكام الفقرة ١ من هذه المادة ليتصل فورا بأقرب ممثل معتمد لدولة جنسيته.

٤- عندما تحتجز الدولة شخصا بموجب أحكام هذه المادة، يجب عليها أن تخطر فورا دولة تسجيل الطائرة، والدولة المشار اليها في الفقرة (ج) من المادة الرابعة، ودولة جنسية الشخص المحتجز، وأن تخطر أيضا أي دولة أخرى يهمها الأمر اذا رأت ذلك مناسبا، بواقعة احتجاز ذلك الشخص والظروف التي استدعت احتجازه. ويجب على الدولة التي تجري التحقيق الأولي المذكور في الفقرة ٢ من هذه المادة أن تبادر فورا الى ابلاغ الدول المذكورة بنتائج هذا التحقيق وأن تبيّن ما اذا كانت تعتزم ممارسة اختصاصها القانوني.

المادة السابعة

يجب على الدولة المتعاقدة التي لم ترحل المتهم الموجود في اقليمها أن تحيل القضية الى سلطاتها المختصة للشروع في المحاكمة، وذلك بدون استثناء وبصرف النظر عما اذا كانت الجريمة ارتكبت في اقليمها. ويجب أن تتخذ هذه السلطات قرارها بالطريقة التي ستتبعها وفقا لقانون دولتها ازاء أي جريمة عادية خطيرة.

المادة الثامنة

١- يجب أن تعتبر الجريمة حالة تقتضي الترحيل بموجب أي معاهدة ترحيل مبرمة بين الدول المتعاقدة. وتتعهد الدول المتعاقدة بأن تدرج هذه الجريمة في أي اتفاقية ترحيل تعقدها مستقبلا بوصفها جريمة تقتضي الترحيل.

٢- عندما تتلقى الدولة المتعاقدة التي تشترط للترحيل وجود معاهدة ترحيل طلب ترحيل من دولة متعاقدة أخرى لم ترتبط معها بمعاهدة ترحيل، يجوز لها حسب تقديرها أن تعتبر هذه الاتفاقية الراهنة بمثابة السند القانوني للترحيل بسبب الجريمة. ويظل الترحيل رهنا بالشروط الأخرى المنصوص عليها في قانون الدولة التي طلب منها الترحيل.

٣- يجب على الدول المتعاقدة التي لا تشترط معاهدة الترحيل أن تقرر فيما بينها أن الجريمة تقتضي الترحيل بالشروط المنصوص عليها في قانون الدولة التي طلب منها الترحيل.

٤- يجب أن تعامل الجريمة، لأغراض الترحيل بين الدول المتعاقدة، كما لو كانت قد ارتكبت لا في مكان وقوعها فحسب بل وأيضا في أقاليم الدول التي بسطت اختصاصها القانوني طبقا لأحكام الفقرة ١ من المادة الرابعة.

المادة التاسعة

١- كلما وقع أي فعل من الأفعال المذكورة في الفقرة (أ) من المادة الأولى، أو كلما كان على وشك الوقوع، يجب أن تتخذ الدول المتعاقدة جميع الاجراءات الملائمة لاعادة السيطرة على الطائرة الى قائدها المشروع أو للمحافظة على سيطرته عليها.

٢- في الحالتين المذكورتين في الفقرة السابقة، يجب أن تقوم الدولة المتعاقدة التي فيها الطائرة أو ركابها أو طاقمها بتسهيل استمرار رحلة الركاب والطاقم بأسرع ما يمكن عمليا، وأن تبادر بدون ابطاء الى اعادة الطائرة وبضائعها الى أصحاب الحق القانوني في حيازتها.

المادة العاشرة

١- يجب أن تقدم الدول المتعاقدة كل منها الى الأخرى أكبر قدر من المساعدة بشأن الاجراءات الجنائية المتخذة ازاء الجريمة وغيرها من الأفعال المذكورة في المادة الرابعة، ويجب في جميع الحالات أن يطبق في جميع الأحوال قانون الدولة التي طلبت منها المساعدة.

٢- يجب ألا تمس أحكام الفقرة ١ من هذه المادة بالالتزامات التي تفرضها أي معاهدة أخرى ثنائية أو متعددة الأطراف تنظم حاليا أو مستقبلا، كليا أو جزئيا، تبادل المساعدات في المسائل الجنائية.

المادة الحادية عشرة

يجب أن تبادر كل دولة متعاقدة، طبقا لقانونها الوطني، وبأسرع ما يمكنها الى ابلاغ مجلس منظمة الطيران المدني الدولي بأي معلومات تتوفر لديها بشأن ما يلي:

أ) ظروف الجريمة.

ب) الاجراءات المتخذة طبقا لأحكام المادة التاسعة.

ج) الاجراءات المتخذة ازاء الجاني أو المتهم، ولا سيما نتيجة أي اجراء من اجراءات ترحيله أو الاجراءات القانونية الأخرى.

المادة الثانية عشرة

١- أي نزاع ينشأ بين دولتين متعاقدتين أو أكثر حول تفسير أو تطبيق هذه الاتفاقية وتتعذر تسويته بالتفاوض، يجب أن يحال الى التحكيم بناء على طلب أي منها. وما لم يتمكن أطراف النزاع من الاتفاق على هيئة التحكيم في غضون ستة أشهر من تاريخ طلب احالة النزاع الى التحكيم جاز لأي طرف أن يحيل النزاع الى محكمة العدل الدولية بموجب طلب يقدمه وفقا لدستورها.

٢- عند التوقيع أو التصديق على هذه الاتفاقية أو الانضمام اليها يجوز للدولة أن تعلن عدم التزامها بالفقرة السابقة. ومن ثم لا تصبح الدول المتعاقدة الأخرى ملزمة بالفقرة السابقة ازاء الدولة المتعاقدة التي أعربت عن هذا التحفظ.

٣- يجوز لأي دولة متعاقدة قدمت تحفظا وفقا للفقرة السابقة أن تسحب هذا التحفظ في أي وقت، وذلك بتوجيه اخطار الى حكومات الايداع.

المادة الثالثة عشرة

١- يفتح باب التوقيع على هذه الاتفاقية في لاهاي في ١٦ ديسمبر ١٩٧٠ أمام الدول التي شاركت في المؤتمر الدولي لقانون الجو المعقود في لاهاي في المدة من ١ الى ١٦ ديسمبر ١٩٧٠ (الذي يدعى فيما بعد "مؤتمر لاهاي"). وبعد ٣١ ديسمبر ١٩٧٠ يفتح باب التوقيع على هذه الاتفاقية أمام جميع الدول في موسكو ولندن وواشنطن. ويجوز لكل دولة لم توقع على هذه الاتفاقية قبل سريانها طبقا للفقرة ٣ من هذه المادة أن تنضم اليها في أي وقت.

٢- هذه الاتفاقية رهن بتصديق الدول الموقعة عليها. ويجب أن تودع وثائق التصديق ووثائق الانضمام لدى حكومات اتحاد الجمهوريات السوفيتية الاشتراكية، والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية، والولايات المتحدة، التي عينتها هذه الاتفاقية حكومات الايداع.

٣- تسري هذه الاتفاقية بعد ثلاثين يوما من تاريخ ايداع وثائق تصديق عشر دول وقعت عليهامن الدول التي شاركت في مؤتمر لاهاي.

٤- تسري هذه الاتفاقية بالنسبة للدول الأخرى اعتبارا من تاريخ سريانها المنصوص عليه في الفقرة ٣ من هذه المادة، أو بعد ثلاثين يوما من تاريخ ايداع وثائق تصديق هذه الدول أو انضمامها اذا كان هذا التاريخ هو اللاحق.

٥- يجب أن ترسل حكومات الايداع بسرعة الى جميع الدول الموقعة على هذه الاتفاقية والمنضمة اليها بلاغا بتاريخ كل توقيع وبتاريخ ايداع كل وثيقة تصديق أو انضمام وبتاريخ سريان هذه الاتفاقية، وأي بلاغات أخرى.

٦- ما أن تسري هذه الاتفاقية يجب أن تسجلها حكومات الايداع وفقا للمادة ١٠٢ من ميثاق الأمم المتحدة والمادة الثالثة والثمانين من اتفاقية الطيران المدني الدولي (اتفاقية شيكاغو لسنة ١٩٤٤).

المادة الرابعة عشرة

١- بوسع أي دولة متعاقدة أن تنسحب من هذه الاتفاقية بموجب اخطار مكتوب توجهه الى حكومات الايداع.

٢- يصبح الانسحاب ساريا بعد مضي ستة أشهر على تاريخ تسلم حكومات الايداع هذا الاخطار.

اثباتا لما تقدم، قام الموقعون أدناه المفوضون حسب الأصول من حكوماتهم بالتوقيع على هذه الاتفاقية.

حررت هذه الاتفاقية في لاهاي في اليوم السادس عشر من ديسمبر من سنة ألف وتسعمائة وسبعين، من ثلاث نسخ أصلية كل منها بأربعة نصوص رسمية بالانجليزية والفرنسية والروسية والأسبانية.

المرفق 1

البروتوكول

المكمّل لاتفاقية
قمع الاستيلاء غير المشروع على الطائرات

ان الدول الأطراف في هذا البروتوكول،

إذ تشعر بالقلق البالغ بشأن تصاعد الأعمال غير المشروعة المرتكبة ضد الطيران المدني في جميع أنحاء العالم؛

واذ تقر بأن أنواع التهديدات الجديدة الموجهة ضد الطيران المدني تقتضي جهودا متضافرة وسياسات تعاون من جانب الدول؛

واذ تعتقد أنه يلزم، بغية التصدي بشكل أفضل لهذه التهديدات، اعتماد أحكام إضافية لتلك الأحكام الواردة في اتفاقية قمع الاستيلاء غير المشروع على الطائرات الموقعة في لاهاي في ١٦ ديسمبر ١٩٧٠، لقمع الأعمال غير المشروعة للاستيلاء على الطائرات، وممارسة السيطرة عليها ولتحسين فعاليتها؛

قد اتفقت على ما يلي:

المادة الأولى

يكمّل هذا البروتوكول اتفاقية قمع الاستيلاء غير المشروع على الطائرات، الموقعة في لاهاي في ١٦ ديسمبر ١٩٧٠ (والمشار إليها في بقية هذا النص بكلمة "الاتفاقية").

المادة الثانية

يستعاض عن المادة ١ من الاتفاقية بما يلي:

"المادة ١

١- يعد مرتكبا لجريمة أي شخص يقوم بالاستيلاء غير المشروع وعمدا على طائرة، أو ممارسة السيطرة غير المشروعة على طائرة في الخدمة باستخدام القوة أو بالتهديد، أو بالارغام، أو بأي شكل آخر من أشكال الترهيب، أو بأي وسائل تكنولوجية.

٢- يعد مرتكبا لجريمة أي شخص يقوم بما يلي:

(أ) يهدد بارتكاب جريمة منصوص عليها في الفقرة ١ من هذه المادة؛

(ب) أو يتسبب بطريقة غير مشروعة ومتعمدة لأي شخص يتلقى مثل هذا التهديد، في ظل ظروف تشير الى مصداقية التهديد،

في ظروف تدل على مصداقية التهديد.

٣- يعد مرتكبا لجريمة أي شخص يقوم بما يلي:

(أ) أن يحاول ارتكاب الجريمة المنصوص عليها في الفقرة ١ من هذه المادة.

(ب) أو أن ينظم جريمة أو يوجه آخرين لارتكاب جريمة من الجرائم المنصوص عليها في الفقرات ١ أو ٢ أو ٣ (أ) من هذه المادة؛

(ج) أو أن يكون شريكا في أي من هذه الجرائم المنصوص عليها في الفقرات ١ أو ٢ أو ٣ (أ) من هذه المادة.

(د) أو أن يساعد بصورة غير مشروعة أو عمدا شخصا آخر للتهرب من التحقيق أو المقاضاة أو العقوبة مع علمه بأن الشخص قد ارتكب فعلا يعتبر جريمة من الجرائم المنصوص عليها في الفقرات ١ أو ٢ أو ٣(أ) أو ٣(ب) أو ٣(ج) من هذه المادة، أو أن هذا الشخص مطلوب القبض عليه من سلطات إنفاذ القانون لمحاكمته على ارتكاب هذه الجريمة أو لأنه صدر حكم ضده بسبب هذه الجريمة.

٤- تعتبر كل دولة طرف أيضا جرائم، عند ارتكابها عن عمد، الحالات التالية، بغض النظر عما اذا كانت أي منها واردة في الفقرة ١ أو ٢ من هذه المادة قد ارتكبت فعليا أو تمت محاولة ارتكابها:

(أ) الاتفاق مع شخص أو أكثر من شخص على ارتكاب جريمة مذكورة في الفقرة ١ أو ٢ من هذه المادة، وهذا يشمل، حيث يقتضيه القانون الوطني، أن يقوم أحد المشاركين في إتيان فعل تأييدا للاتفاق؛

(ب) أو المساهمة بأي طريقة أخرى في قيام مجموعة من الأشخاص، يعملون بقصد مشترك، في ارتكاب جريمة أو أكثر من الجرائم المنصوص عليها في الفقرة ١ أو ٢ من هذه المادة، وعندما تجرى هذه المساهمة إما:

(١) بهدف مواصلة النشاط الإجرامي العام أو بغرض خاص بهذه المجموعة، حين يتضمن هذا النشاط أو الغرض ارتكاب جريمة من الجرائم المنصوص عليها في الفقرة ١ أو ٢ من هذه المادة؛

(٢) وإما مع العلم بنية المجموعة في ارتكاب جريمة من الجرائم المنصوص عليها في الفقرة ١ أو ٢ من هذه المادة."

المادة الثالثة

يستعاض عن المادة ٢ من الاتفاقية بما يلي:

"**المادة ٢**

"تتعهد كل دولة طرف بالتشدد في معاقبة الجرائم المنصوص عليها في المادة ١."

المادة الرابعة

يُضاف النص التالي بوصفه المادة ٢ مكررا من الاتفاقية:

"**المادة ٢ مكررا**

١- يجوز لكل دولة طرف أن تتخذ، وفقا لمبادئها القانونية الوطنية، التدابير اللازمة لتمكين كيان قانوني يقع ضمن أراضيها أو منظم بموجب قوانينها ليكون مسؤولا عند قيام شخص مسؤول عن ادارة ذلك الكيان القانوني أو عن السيطرة عليه، بصفته تلك، بارتكاب جريمة منصوص عليها في المادة ١. ويجوز أن تكون هذه المسؤولية مسؤولية جنائية أو مدنية أو إدارية.

٢- ويتم تحمّل هذه المسؤولية بدون النيل من المسؤولية الجنائية للأفراد الذين ارتكبوا جرائم.

٣- وإذا ما اتخذت دولة طرف التدابير اللازمة لجعل الكيان القانوني مسؤولا وفقا للفقرة ١ من هذه المادة، يجب عليها أن تسعى الى كفالة كون الجزاءات الجنائية أو المدنية أو الادارية المنطبقة جزاءات فعالة وتناسبية ورادعة. ويجوز أن تشمل هذه الجزاءات جزاءات نقدية."

المادة الخامسة

١- يُستعاض عن الفقرة ١ من المادة ٣ بما يلي:

"**المادة ٣**

١- لأغراض هذه الاتفاقية، تعتبر الطائرة في الخدمة ابتداء من قيام أفراد الخدمات الأرضية أو طاقم الطائرة بتحضير الطائرة لرحلة محددة ولغاية أربع وعشرين ساعة بعد أي هبوط لها؛ وفي حالة الهبوط الاضطراري، تعتبر الرحلة مستمرة الى حين أن تتولى السلطات المختصة المسؤولية عن الطائرة وعن الأشخاص والممتلكات التي على متنها."

٢- في الفقرة ٣ من المادة ٣ من الاتفاقية، يُستعاض عن كلمة "تسجيل" بكلمة "سجل".

٣- في الفقرة ٤ من المادة ٣ من الاتفاقية، يُستعاض عن كلمة "المذكورة" بكلمتي "المنصوص عليها".

٤- يُستعاض عن الفقرة ٥ من المادة ٣ بما يلي:

"٥- بغض النظر عن أحكام الفقرتين ٣ و٤ من هذه المادة، تسري المواد ٦ و٧ و٧ *مكررا* و٨ و٨ *مكررا* و٨ *ثالثا* و١٠، مهما كان مكان اقلاع الطائرة أو مكان هبوطها الفعلي، اذا كان الجاني أو مرتكب الجريمة المزعوم في اقليم دولة أخرى غير دولة سجل الطائرة."

المادة السادسة

يُضاف النص التالي بوصفه المادة ٣ مكررا من الاتفاقية:

"**المادة ٣ مكررا**

١- ليس في هذه الاتفاقية ما يمس الحقوق والالتزامات والمسؤوليات الأخرى للدول والأفراد بموجب القانون الدولي، وخاصة مقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة، واتفاقية الطيران المدني الدولي، والقانون الإنساني الدولي.

٢- لا تسري هذه الاتفاقية على أنشطة القوات المسلحة في أثناء النزاعات المسلحة، حسبما تُفهم تلك المصطلحات في إطار القانون الإنساني الدولي، باعتباره القانون الذي ينظم هذه الأنشطة، ولا تسري هذه الاتفاقية على أنشطة القوات المسلحة لدولة تمارس واجباتها الرسمية، بقدر ما تنظمها قواعد أخرى من القانون الدولي.

٣- لا ينبغي تفسير الأحكام الواردة في الفقرة ٢ من هذه المادة تفسيرا يفهم منه أنها تُبيح الأفعال غير المشروعة أو تجعلها قانونية، أو أنها تمنع المقاضاة بموجب قوانين أخرى."

المادة السابعة

يُستعاض عن المادة ٤ من الاتفاقية بما يلي:

"**المادة ٤**

١- تتخذ كل دولة طرف الاجراءات اللازمة لبسط اختصاصها على الجرائم المنصوص عليها في المادة ١ وأي أفعال عنف أخرى ضد الركاب أو الطاقم يرتكبها المجرم المزعوم فيما يتعلق بالجرائم في الحالات التالية:

(أ) عندما تُرتكب الجريمة في اقليم تلك الدولة.

(ب) عندما تُرتكب الجريمة ضد طائرة أو على متنها إذا كانت الطائرة مسجلة في تلك الدولة.

(ج) عندما تُرتكب الجريمة في طائرة هبطت في اقليم تلك الدولة ومازال مرتكب الجريمة المزعوم على متنها.

(د) عندما تُرتكب الجريمة ضد طائرة أو على متنها اذا كانت هذه الطائرة مؤجرة بدون طاقم إلى مستأجر إما يقع مركز أعماله الرئيسي في تلك الدولة، وإما له اقامة دائمة فيها في غياب هذا المركز.

(هـ) عندما يرتكب الجريمة شخص يحمل جنسية تلك الدولة.

٢- يجوز أن يؤسس كل طرف اختصاصه أيضا على أي جريمة ترتكب في الحالات التالية:

(أ) عندما ترتكب الجريمة ضد شخص يحمل جنسية تلك الدولة؛

(ب) عندما يرتكب الجريمة شخص عديم الجنسية، يكون مقر إقامته المعتاد في إقليم تلك الدولة؛

٣- تتخذ كل دولة طرف ما يلزم من تدابير لتأسيس اختصاصها على الجرائم المنصوص عليها في المادة ١ في حال وجود مرتكب الجريمة المزعوم داخل إقليم تلك الدولة وعدم قيام الدولة بتسليم هذا الشخص بموجب المادة ٨ إلى دولة من الدول الأطراف التي أسست اختصاصها وفقا للفقرات المنطبقة من هذه المادة فيما يتعلق بتلك الجرائم.

٤- لا تستثني هذه الاتفاقية أي اختصاص جنائي يمارس بموجب القانون الوطني."

المادة الثامنة

يُستعاض عن المادة ٥ من الاتفاقية بما يلي:

"**المادة ٥**

يجب على الدول الأطراف التي تنشئ فيما بينها مؤسسات مشتركة للنقل الجوي أو وكالات تشغيل دولية تشغل طائرات خاضعة للتسجيل المشترك أو الدولي، أن تحدد فيما بينها بالوسائل الملائمة الدولة التي تمارس الاختصاص القضائي على كل طائرة وتأخذ صفة دولة السجل لأغراض هذه الاتفاقية، ويجب على هذه الدولة أن تخطر بذلك منظمة الطيران المدني الدولي لتفيد هذه المنظمة جميع الدول الأطراف في هذه الاتفاقية بذلك."

المادة التاسعة

يُستعاض عن الفقرة ٤ من المادة ٦ من الاتفاقية بما يلي:

"**المادة ٦**

٤- عندما تحتجز الدولة شخصا بموجب أحكام هذه المادة، يجب عليها أن تخطر فورا الدول الأطراف التي أسست اختصاصها بموجب الفقرة ١ من المادة ٤، وأسست اختصاصها وأخطرت دولة الايداع بموجب الفقرة ٢ من المادة ٤، وأن تخطر أيضا أي دول أخرى يهمها الأمر اذا رأت ذلك مناسبا، بواقعة احتجاز ذلك الشخص والظروف التي استدعت احتجاز هذا الشخص. ويجب على الدولة الطرف التي تجري التحقيق الأولي المذكور في الفقرة ٢ من هذه المادة أن تبادر فورا إلى ابلاغ الدول الأطراف المذكورة بنتائج هذا التحقيق وأن تبيّن ما اذا كانت تعتزم ممارسة اختصاصها القانوني."

المادة العاشرة

يضاف ما يلي بوصفه المادة ٧ مكررا من الاتفاقية:

"**المادة ٧ مكررا**

يكفل لأي شخص محتجز أو متخذ ضده إجراءات أخرى أو مقامة عليه دعوى، عملا بهذه الاتفاقية، أن يلقى معاملة عادلة، بما في ذلك التمتع بجميع الحقوق والضمانات طبقا لقانون الدولة التي يوجد هذا الشخص في إقليمها، وطبقا للأحكام ذات العلاقة في القانون الدولي، بما في ذلك القانون الدولي لحقوق الإنسان."

المادة الحادية عشرة

يستعاض عن المادة ٨ من الاتفاقية بما يلي:

"**المادة ٨**

١- يجب أن تعتبر الجرائم المنصوص عليها في المادة الأولى حالة تقتضي الترحيل بموجب أي معاهدة ترحيل مبرمة بين الدول الأطراف. وتتعهد الدول الأطراف بأن تدرج هذه الجرائم في أي اتفاقية ترحيل تعقدها مستقبلا بوصفها جرائم تقتضي الترحيل.

٢- عندما تتلقى الدولة الطرف التي تشترط للترحيل وجود معاهدة ترحيل طلب ترحيل من دولة طرف أخرى لم ترتبط معها بمعاهدة ترحيل، يجوز لها حسب تقديرها أن تعتبر هذه الاتفاقية الراهنة بمثابة السند القانوني للترحيل بسبب الجرائم المنصوص عليها في المادة الأولى. ويظل الترحيل رهنا بالشروط الأخرى المنصوص عليها في قانون الدولة التي طلب منها الترحيل.

٣- يجب على الدول الأطراف التي لا تشترط معاهدة الترحيل أن تقرر فيما بينها أن الجرائم المنصوص عليها في المادة الأولى تقتضي الترحيل بالشروط المنصوص عليها في قانون الدولة التي طلب منها الترحيل.

٤- يجب أن تعامل كل من الجرائم، لأغراض الترحيل بين الدول الأطراف، كما لو كانت قد ارتكبت لا في مكان وقوعها فحسب بل وأيضا في أقاليم الدول الأطراف المطلوب منها بسط اختصاصها القانوني طبقا لأحكام الفقرات الفرعية (ب) و(ج) و(د) و(هـ) من الفقرة ١ من المادة الرابعة التي بسطت اختصاصها القانوني طبقا لأحكام الفقرة ٢ من المادة الرابعة.

٥- تعامل بالمثل الجرائم المنصوص عليها في الفقرتين الفرعيتين (أ) و(ب) من الفقرة ٤ من المادة الأولى لأغراض تسليم المجرمين فيما بين الدول الأطراف."

المادة الثانية عشرة

يضاف ما يلي بوصفه المادة ٨ *مكررا* من الاتفاقية:

"**المادة ٨ *مكررا***

لا يجوز، لأغراض تسليم الجناة أو المساعدة القانونية المتبادلة، اعتبار أي جريمة من الجرائم المنصوص عليها في المادة الأولى جريمة سياسية أو جريمة تتعلق بجريمة سياسية أو جريمة ذات دوافع سياسية. وبالتالي، لا يجوز رفض طلب تسليم الجناة أو المساعدة القانونية المتبادلة على أساس مثل هذه الجرائم لمجرد أنه يتعلق بجريمة سياسية أو جريمة تتعلق بجريمة سياسية أو جريمة ذات دوافع سياسية."

المادة الثالثة عشرة

يضاف ما يلي بوصفه المادة ٨ *ثالثا* من الاتفاقية:

"**المادة ٨ *ثالثا***

ليس في هذه الاتفاقية ما يفسر على أنه يفرض التزاما بتسليم الجاني أو بتقديم المساعدة القانونية المتبادلة، إذا توفرت لدى الدولة الطرف المطلوب منها التسليم أسانيد جوهرية تدعوها إلى الاعتقاد أن طلب التسليم للمجرمين لارتكابهم الجرائم المنصوص عليها في المادة الأولى أو طلب المساعدة القانونية المتبادلة فيما يتعلق بهذه الجرائم، قُدم من أجل محاكمة أو معاقبة شخص ما على أساس جنسه، أو ديانته، أو جنسيته، أو أصله العرقي، أو رأيه السياسي، أو نوعه، أو إذا كان امتثالها للطلب سيخل بوضع هذا الشخص لأي من هذه الأسباب."

المادة الرابعة عشرة

يستعاض عن الفقرة ١ من المادة ٩ من الاتفاقية بما يلي:

"**المادة ٩**

١- كلما وقع أي فعل من الأفعال المنصوص عليها في الفقرة ١ من المادة الأولى، أو كلما كان على وشك الوقوع، يجب أن تتخذ الدول الأطراف جميع الاجراءات الملائمة لاعادة السيطرة على الطائرة إلى قائدها المشروع أو للمحافظة على سيطرته عليها."

المادة الخامسة عشرة

يستعاض عن الفقرة ١ من المادة ١٠ من الاتفاقية بما يلي:

"**المادة ١٠**

١- يجب أن تقدم الدول الأطراف كل منها إلى الأخرى أكبر قدر من المساعدة بشأن الإجراءات الجنائية المتخذة ازاء الجرائم المنصوص عليها في المادة الأولى وغيرها من الأفعال المنصوص عليها في المادة الرابعة. ويجب في جميع الحالات أن يطبق قانون الدولة التي طلبت منها المساعدة."

المادة السادسة عشرة

يضاف ما يلي بوصفه المادة ١٠ مكررا من الاتفاقية:

"**المادة ١٠ مكررا**

أي دولة طرف تعتقد أن إحدى الجرائم المنصوص عليها في المادة الأولى سترتكب، يجب عليها إبلاغ أي معلومات لديها عن ذلك إلى الدول الأطراف التي تعتقد أنها الدول المذكورة في الفقرتين ١ و٢ من المادة الرابعة، وذلك وفقا لقانونها الوطني."

المادة السابعة عشرة

١- يستعاض عن جميع الاشارات في هذه الاتفاقية إلى "دولة متعاقدة" و"دول متعاقدة" بعبارتي "دولة طرف" و"دول أطراف" على التوالي.

٢- يستعاض عن جميع الاشارات في هذه الاتفاقية إلى "هو أو هي" و"له أو لها" بعبارتي "ذلك الشخص" و"لذلك الشخص" على التوالي.

المادة الثامنة عشرة

إن نصي الاتفاقية باللغتين العربية والصينية المرفقين بهذا البروتوكول، يشكلان مع نصوص الاتفاقية باللغات الانجليزية والفرنسية والروسية والاسبانية، نصوصا متساوية في الحجية باللغات الست.

المادة التاسعة عشرة

فيما بين الدول الأطراف في هذا البروتوكول، تقرأ وتفسر الاتفاقية وهذا البروتوكول معا كصك واحد ويعرف باسم اتفاقية لاهاي المعدلة ببروتوكول بيجين لعام ٢٠١٠.

المادة العشرون

يفتح باب التوقيع على هذا البروتوكول في بيجين في ١٠ سبتمبر أيلول ٢٠١٠ من جانب الدول المشاركة في المؤتمر الدبلوماسي بشأن أمن الطيران المنعقد في بيجين في الفترة من ٣٠ أغسطس آب إلى ١٠ سبتمبر أيلول ٢٠١٠. وبعد ٢٧ سبتمبر أيلول ٢٠١٠، يكون باب التوقيع على هذا البروتوكول مفتوحا لجميع الدول بمقر منظمة الطيران المدني الدولي في مونتريال حتى دخوله حيز النفاذ وفقا للمادة الثالثة والعشرين.

المادة الحادية والعشرون

١- يخضع هذا البروتوكول للتصديق أو القبول أو الموافقة. ويجب ايداع صكوك التصديق أو القبول أو الموافقة لدى الأمين العام لمنظمة الطيران المدني الدولي، الذي يعين بموجب هذه المادة كجهة الايداع.

٢- يكون للتصديق على هذا البروتوكول أو قبوله أو الموافقة عليه من جانب أي دولة غير طرف في الاتفاقية أثر التصديق على اتفاقية لاهاي المعدلة ببروتوكول بيجين لعام ٢٠١٠ أو قبولها أو الموافقة عليها.

٣- يجوز لأي دولة لا تصدق على هذا البروتوكول أو تقبله أو توافق عليه وفقا للفقرة ١ من هذه المادة الانضمام إليه في أي وقت. وتودع صكوك الانضمام لدى جهة الايداع.

المادة الثانية والعشرون

عند تصديق كل دولة طرف على هذا البروتوكول أو قبولها له أو موافقتها عليه أو انضمامها إليه:

(أ) يجب عليها اخطار جهة الايداع بالاختصاص الذي أسسته بموجب قانونها الوطني وفقا للفقرة ٢ من المادة الرابعة من اتفاقية لاهاي المعدلة ببروتوكول بيجين لعام ٢٠١٠، وأن تخطر جهة الايداع فورا بأي تغيير.

(ب) يجوز لها أن تعلن أنها ستطبق أحكام الفقرة الفرعية (د) من الفقرة ٣ من المادة الأولى من اتفاقية لاهاي المعدلة ببروتوكول بيجين لعام ٢٠١٠ وفقا لمبادئ قانونها الجنائي المتعلقة باعفاءات الأسرة من المسؤولية.

المادة الثالثة والعشرون

١- يدخل هذا البروتوكول حيز النفاذ في اليوم الأول من الشهر الثاني الذي يلي تاريخ إيداع صك التصديق أو القبول أو الموافقة أو الانضمام الثاني والعشرين لدى جهة الايداع.

٢- بالنسبة لأي دولة تصدق على هذا البروتوكول أو تقبله أو توافق عليه أو تنضم إليه بعد ايداع صك التصديق أو القبول أو الموافقة أو الانضمام الثاني والعشرين، يدخل هذا البروتوكول حيز النفاذ في اليوم الأول من الشهر الثاني الذي يلي تاريخ إيداع مثل هذه الدولة صك تصديقها أو قبولها أو موافقتها أو انضمامها.

٣- بمجرد دخول هذا البروتوكول حيز النفاذ، تقوم جهة الايداع بتسجيله لدى الأمم المتحدة.

المادة الرابعة والعشرون

١- يجوز لأي دولة طرف أن تنقض هذا البروتوكول بإخطار مكتوب لجهة الايداع.

٢- يصبح النقض نافذا بعد سنة من تاريخ تسلم جهة الايداع للاخطار.

المادة الخامسة والعشرون

تقوم جهة الايداع في الوقت المناسب بإخطار جميع الدول الأطراف في هذا البروتوكول وجميع الدول الموقعة على هذا البروتوكول أو المنضمة إليه بتاريخ كل توقيع وتاريخ ايداع كل صك تصديق أو قبول أو موافقة أو انضمام وتاريخ دخول هذا البروتوكول حيز النفاذ، وبالمعلومات الأخرى ذات الصلة به.

اثباتا لذلك، قام المفوضون الموقعون أدناه، المخولون حسب الأصول، بتوقيع هذا البروتوكول.

حرر في بيجين في اليوم العاشر من شهر سبتمبر أيلول من عام ألفين وعشرة باللغات العربية والانجليزية والصينية والفرنسية والروسية والاسبانية، وجميع النصوص متساوية في الحجية، وتسري هذه الحجية عند تحقق أمانة المؤتمر تحت سلطة رئيس المؤتمر في غضون تسعين يوما من هذا التاريخ من توافق النصوص بعضها مع بعض. يظل هذا البروتوكول مودعا في محفوظات منظمة الطيران المدني الدولي، وتسلم صور معتمدة منه لجهة الايداع ولجميع الدول المتعاقدة في هذا البروتوكول.

[CHINESE TEXT – TEXTE CHINOIS]

制止非法劫持航空器公约的补充议定书

本议定书各当事国，

深为关切全世界危害民用航空的非法行为的升级；

认识到危害民用航空的新型威胁需要各国采取新的协调一致的努力和合作政策；和

相信为了更好地应对这些威胁，需要通过各项条款补充 1970 年 12 月 16 日在海牙签署的《制止非法劫持航空器公约》，以便制止劫持或控制航空器的非法行为和加强公约的效用；

协议如下：

第一条

本议定书补充 1970 年 12 月 16 日在海牙签署的《制止非法劫持航空器公约》（以下称为“公约”）；

第二条

《公约》第一条应以下文取代：

“第一条

一、任何人如果以武力或以武力相威胁、或以胁迫、或以任何其他恐吓方式，或以任何技术手段，非法地和故意地劫持或控制使用中的航空器，即构成犯罪。

二、当情况显示做出的威胁可信时，任何人也构成犯罪，如果该人：

(a) 做出此种威胁实施本条第一款中确定的犯罪；或

(b) 非法和有意地造成任何人收到这种威胁。

三、任何人也构成犯罪，如果该人：

(a) 企图实施本条第一款中确定的罪行；或

(b) 组织或指挥他人实施本条第一款、第二款或第三款 (a) 项中确定的一种罪行；或

(c) 作为同犯参与本条第一款、第二款或第三款 (a) 项中确定的一种犯罪；或

(d) 非法和有意地协助他人逃避调查、起诉或惩罚，而明知此人犯有构成本条第一款、第二款、第三款 (a)、第三款 (b) 和第三款 (c) 项中确定的一种犯罪的行为，或此人因此种犯罪被执法当局通缉以提起刑事起诉或因此种犯罪已被判刑。

四、每一当事国也应当将有意实施下述两者之一或两者确定为犯罪，而不论是否实际实施或企图实施本条第一款和第二款中确定的任何犯罪：

(a) 与一个或多个其他人商定实施本条第一款和第二款中确定的一种罪行；如本国法律有此规定，则须涉及参与者之一为促进该项协定而采取的行为；或

(b) 以任何其他方式协助以共同目的行事的团伙实施本条第一款和第二款中确定的一种或多种犯罪，而且此种协助应：

(i) 用于旨在促进团伙的总的犯罪活动或目的，而此种活动或目的涉及实施本条第一款和第二款中确定的一种罪行；或

(ii) 用于明知该团伙实施本条第一款和第二款中确定的一种罪行的意图。”

第三条

公约第二条应以下文取代：

“第二条

“每一当事国承诺对第一条确定的犯罪给予严厉惩罚。”

第四条

增添下文作为公约第二条之二：

“第二条之二

一、每一当事国可根据其本国法律原则采取必要措施，对于设在其领土内或根据其法律设立的法人，如果负责管理或控制该法人的人以其身份实施第一条所述犯罪，得以追究该法人的责任。这种责任可以是刑事、民事或行政责任。

二、承担这些责任不影响实施犯罪的个人的刑事责任。

三、如果一个当事国采取必要措施按照本条第一款追究一个法人的责任，该当事国应努力确保适用的刑事、民事或行政制裁具有有效性、相称性和劝阻性。这种制裁可包括罚款。

第五条

一、公约第三条第一款应以下文取代：

“第三条

一、为本公约目的从地面人员或机组为某一特定飞行而对航空器进行飞行前的准备时起，直至降落后二十四小时止，该航空器被认为是在使用中。在遭迫降时，直至主管当局接管对航空器和航空器上人员和财产的责任时，航空器应视为继续飞行中。”

二、在公约的第三条第三款中，“登记”应改为“登记人”。

三、在公约第三条第四款中，“提到的”应改为“确定的”。

四、公约第三条第五款应以下文取代：

“五、尽管有本条第三款和第四款的规定，如罪犯或被指控的罪犯在该航空器登记国以外的一国领土内被发现，则不论该航空器的起飞地点或实际降落地点在何处，第六条、第七条、第七条之二、第八条、第八条之二、第八条之三和第十条均应当适用。”

第六条

增添下文作为公约第三条之二：

“第三条之二

一、本公约中的任何规定均不应当影响国际法，特别是《联合国宪章》、《国际民用航空公约》的宗旨和原则以及国际人道主义法规定的国家和个人的其他权利、义务和责任。

二、武装冲突中武装部队的活动，按照国际人道主义法所理解的意义，由国际人道主义法予以规范，不受本公约规范；一国军事部队为执行公务而进行的活动，由国际法其他规则予以规范的，亦不受本公约规范。

三、本条第二款的规定不得被解释为容许非法行为或使其合法化，或使其逃避其他法律的起诉。”

第七条

公约第四条应以下文取代：

“第四条

一、在下列情况下，每一当事国应当采取必要措施，以确立其对被第一条确定的指控的罪犯所实施的犯罪和对旅客或机组所实施的其他暴力行为的管辖权：

(a) 犯罪是在该国领土内实施的；

(b) 犯罪是针对在该国登记的航空器，或在该航空器内实施的；

(c) 在其内实施犯罪的航空器在该国降落时被指控的罪犯仍在该航空器内的；

(d) 犯罪是针对租来时不带机组的航空器，或是在该航空器内实施的，而承租人的主要营业地，或如承租人没有这种营业地，则其永久居所，是在该国的；

(e) 犯罪是由该国国民实施的。

二、在下列情况下，每一当事国也可对任何此种犯罪确立其管辖权：

(a) 犯罪是针对该国国民实施的；

(b) 犯罪是由其惯常居所在该国境内的无国籍人实施的。

三、如果被指控的罪犯在某一当事国领土内，而该当事国不依据第八条将其引渡给依照此项犯罪的本条适用条款已确立了管辖权的任何国家，每一当事国也应当采取必要措施，确立其对第一条确定之犯罪的管辖权。

四、本公约不排斥根据本国法行使任何刑事管辖权。”

第八条

公约第五条应以下文取代：

“第五条

如各当事国成立联合的航空运输运营组织或国际运营机构，而其使用的航空器需要进行联合登记或国际登记时，则这些当事国应当通过适当方法在它们之间为每一航空器指定一个国家，该国为本公约的目的，应当行使管辖权并具有登记国的性质，并应当将此项指定通知国际民用航空组织秘书长，他应将上述通知转告本公约所有当事国。”

第九条

公约第六条第四款应以下文取代：

“第六条

四、当一当事国根据本条将某人拘留时，应当立即将该人被拘留的事实和应予拘留的情况通知根据第四条第一款已确立管辖权和根据第四条第二款已确立管辖权和已通知保存人的当事国；并在认为适当时，也立即通知任何其他有关当事国。进行本条第二款中设想的初步调查的当事国应当迅速将调查结果通知上述当事国，并应当表明是否有意行使管辖权。”

第十条

增添下文作为公约第七条之二：

“第七条之二

应当保证被拘留，或对其采取任何其他措施或依据本公约正被起诉的任何人获得公平待遇，包括享有符合该人在其境内的国家的法律和包括国际人权法在内的适用的国际法规定的所有权利和保障。”

第十一条

公约第八条应以下文取代：

“第八条

一、第一条确定的犯罪应当认为是包括在各当事国间现有引渡条约中的可引渡的犯罪。各当事国承诺将此种犯罪作为可引渡的犯罪列入它们之间将要缔结的每一项引渡条约中。

二、如一当事国规定只有在订有引渡条约的条件下才可以引渡，而当该当事国接到未与其订有引渡条约的另一当事国的引渡要求时，可以自行决定认为本公约是对第一条确定的犯罪进行引渡的法律根据。引渡应当遵照被要求国法律规定的其他条件。

三、各当事国如没有规定只有在订有引渡条约下才可引渡，则在遵照被要求国法律规定的条件下，应当承认第一条确定的犯罪是它们之间可引渡的犯罪。

四、为在各当事国之间引渡的目的，每一项犯罪均应当被当作不仅是在所发生的地点、而且也是在根据第四条第一款 (b)、(c)、(d)和 (e) 项要求确立其管辖权和根据第四条第二款已确立其管辖权的当事国领土上实施的来对待。

五、为当事国之间引渡之目的，第一条第三款（a）和（b）项确定的每项犯罪应当等同对待。”

第十二条

增添下文作为公约第八条之二：

“第八条之二

为引渡或相互司法协助的目的，第一条中确定的任何犯罪均不应当被视为政治罪，与政治罪有关的犯罪，或政治动机激发的犯罪。因此，对于此种犯罪提出的引渡或司法互助请求，不得只以其涉及政治罪、与政治犯罪有关的犯罪或政治动机激发的犯罪为由而加以拒绝。”

第十三条

增添下文作为公约第八条之三：

“第八条之三

如果被请求的当事国有重大理由认为，要求为第一条确定的犯罪进行引渡或要求为此种犯罪进行司法互助的目的，是为了因某人的种族、宗教、国籍、族裔、政见或性别而对该人进行起诉或惩罚，或认为顺从这一请求将使该人的情况因任何上述原因受到损害，则本公约的任何规定均不应当被解释为规定该国有引渡或提供司法互助的义务。”

第十四条

公约第九条第一款应以下文取代：

“第九条

一、当第一条第一款中确定的任何行为已经发生或行将发生时，各当事国应当采取一切适当措施以恢复合法机长对航空器的控制或维护机长对航空器的控制。”

第十五条

公约第十条第一款应以下文取代：

“第十条

一、各当事国对第一条确定的犯罪和第四条中确定的其他行为所提出的刑事诉讼，应当相互给予最大程度的协助。在任何情况下，都应当适用被要求国的法律。”

第十六条

增添下文作为公约第十条之二：

“第十条之二

任何当事国如有理由相信将要发生第一条中确定的一种犯罪时，应当遵照其本国法律向其认为是第四条第一款和第二款中确定的国家的当事国提供其所掌握的任何有关情况。”

第十七条

一、公约内所有提及“缔约国”之处均应分别改为“当事国”。

二、公约内所有提及“他或她”之处均应分别改为“该人”。

第十八条

作为本议定书附件以阿拉伯文和中文编写的公约文本连同英文、法文、俄文和西班牙文的公约文本共六种文本，同等作准。

第十九条

在本议定书当事国之间，《公约》和本议定书应作为一个单一文书一并理解和解释，称为经 2010 年北京议定书修正的《海牙公约》。

第二十条

本议定书于 2010 年 9 月 10 日在北京向参加 2010 年 8 月 30 日至 9 月 10 日在北京举行的关于航空保安的外交会议的国家开放签字。2010 年 9 月 27 日之后，本议定书应在国际民用航空组织总部所在地蒙特利尔向所有国家开放签字，直至议定书依照第二十三条生效。

第二十一条

一、本议定书须经批准、接受或核准。批准书、接受书或核准书应交存于国际民用航空组织秘书长，该秘书长被指定为保存人。

二、任何不是《公约》缔约国的国家关于本议定书的批准、接受或核准，都等于是对经 2010 年北京议定书修正的《海牙公约》的批准、接受或核准。

三、任何未根据本条第一款批准、接受或核准本议定书的国家，可随时加入本议定书。加入书应交存于保存人。

第二十二条

一经批准、接受、核准或加入本议定书，每一当事国：

(a) 应按照经2010年北京议定书修正的《海牙公约》第四条第二款的规定，将根据其国内法确立的管辖权通知保存人，并将任何改变立即通知保存人；和

(b) 可按照其刑法关于家庭免责的原则，宣布该国将适用经2010年北京议定书修正的《海牙公约》第一条第三款（d）项的规定。

第二十三条

一、本议定书自第二十二份批准书、接受书、核准书或加入书交存于保存人之日后第二个月的第一天生效。

二、对于在第二十二份批准书、接受书、核准书或加入书交存之后批准、接受、核准或加入本议定书的每一个国家，本议定书应自其批准书、接受书、核准书或加入书交存之日后第二个月的第一天生效。

三、本议定书一经生效，应由保存人向联合国登记。

第二十四条

一、任何当事国可书面通知保存人退出本议定书。

二、此种退出应于保存人收到通知之日一年后生效。

第二十五条

保存人应向本议定书的所有当事国和本议定书的所有签署国或加入国立即通报下列情况：每项签署的日期，每一批准书、接受书、核准书或加入书交存的日期，本议定书生效的日期，以及其它有关信息。

下列全权代表经正式授权，在本议定书上签字，**以昭信守**。

本议定书于二零一零年九月十日订于北京，以中文、阿拉伯文、英文、法文、俄文和西班牙文写成，各种文本同等作准。经会议主席授权，由会议秘书处在此后九十天内对各种文本相互间的一致性予以验证后，此种作准即行生效。本议定书应继续保存在国际民用航空组织的档案内，核正无误的议定书副本应由保存人分送本议定书的全体缔约国。

附件 2

制止非法劫持航空器公约

1970 年 12 月 16 日签订于海牙

前言

本公约各当事国

考虑到非法劫持或控制飞行中的航空器的行为危及人和财产的安全，严重影响航班的运行，并损害世界人民对民用航空安全的信任；

考虑到发生这些行为是令人严重关切的事情；

考虑到为了防止这类行为，迫切需要规定适当的措施以惩罚罪犯；

协议如下：

第一条

凡在飞行中的航空器内的任何人：

(a) 用武力或用武力威胁，或用任何其他恐吓方式，非法劫持或控制该航空器，或企图采取任何这种行为，或

(b) 是实施或企图实施任何此种行为的人的从犯，

即是犯了罪行（以下简称“犯罪”）。

第二条

每一缔约国承诺对犯罪给予严厉惩罚。

第三条

一、为本公约目的，航空器在完成装载后其所有外部舱门均已关闭时起，至其任何此种舱门为卸载目的开启时止，其间的任何时间均被视为在飞行中。在迫降情况下，直至主管当局接管对该航空器及其所载人员和财产的责任时止，航空器应视为继续飞行中。

二、本公约不应当适用于供军事、海关或警察用的航空器。

三、本公约应当仅适用于在其内实施犯罪的航空器的起飞地点或实际降落地点是在该航空器登记国领土以外，不论该航空器是从事国际飞行或国内飞行。

四、在第五条中所指的情况下，如在其内实施犯罪的航空器的起飞地点和实际降落地点是在同一个国家的领土内，而这一国家又是该条中所指国家之一，则本公约不应当适用。

五、尽管有本条第三和四款的规定，如罪犯或被指控的罪犯在该航空器登记国以外的一国领土内被发现，则不论该航空器的起飞地点或实际降落地点在何处，第六、七、八和十条均应当适用。

第四条

一、在下列情况下，每一缔约国应当采取必要措施，以确立其对被指控的罪犯所实施的犯罪和对旅客或机组所实施的其他暴力行为的管辖权：

(a) 犯罪是在该国登记的航空器内实施的；

(b) 在其内实施犯罪的航空器在该国降落时被指控的罪犯仍在该航空器内的；

(c) 犯罪是在租来时不带机组的航空器内实施的，而承租人的主要营业地，或如承租人没有这种营业地，则其永久居所，是在该国的。

二、如果被指控的罪犯在某一缔约国领土内，而该缔约国不依据第八条将其引渡给本条第一款中所述的任何国家，每一缔约国也应当采取必要措施，确立其对犯罪的管辖权。

三、本公约不排斥根据本国法行使任何刑事管辖权。

第五条

如各缔约国成立联合的航空运输运营组织或国际运营机构，而其使用的航空器需要进行联合登记或国际登记时，则这些缔约国应当通过适当方法在它们之间为每一航空器指定一个国家，该国为本公约的目的，应当行使管辖权并具有登记国的性质，并应当将此项指定通知国际民用航空组织，由该组织将上述通知转告本公约所有当事国。

第六条

一、罪犯或被指控的罪犯所在的任何缔约国在判明情况有此需要时，应当将该人拘留或采取其他措施以保证该人留在境内。这种拘留和其他措施应当符合该国的法律规定，但是只有在为了提出刑事诉讼或引渡程序所必要的期间内，才可继续保持这些措施。

二、该国应当立即对事实进行初步调查。

三、对根据本条第一款予以拘留的任何人，应当向其提供协助，以便其立即与其本国最近的合格代表联系。

四、当一国根据本条将某人拘留时，应当立即将该人被拘留的事实和应予拘留的情况通知航空器登记国、第四条第一款 (c) 项所指国家和被拘留人的国籍所属国，并在认为适当时，也立即通知任何其他有关国家。进行本条第二款中设想的初步调查的国家应当迅速将调查结果通知上述国家，并应当表明是否有意行使管辖权。

第七条

在其境内发现被指控的罪犯的缔约国，如不将此人引渡，则不论犯罪是否在其境内实施，应当无例外地将此案件提交其主管当局以便起诉。该当局应当按照本国法律，以对待任何严重性质的普通犯罪案件的同样方式作出决定。

第八条

一、犯罪应当认为是包括在缔约国间现有引渡条约中的一种可引渡的犯罪。各缔约国承诺将此种犯罪作为一种可引渡的犯罪列入它们之间将要缔结的每一项引渡条约中。

二、如一缔约国规定只有在订有引渡条约的条件下才可以引渡，而当该缔约国接到未与其订有引渡条约的另一缔约国的引渡要求时，可以自行决定认为本公约是对犯罪进行引渡的法律根据。引渡应当遵照被要求国法律规定的其他条件。

三、各缔约国如没有规定只有在订有引渡条约下才可引渡，则在遵照被要求国法律规定的条件下，应当承认犯罪是它们之间可引渡的犯罪。

四、为在各缔约国之间引渡的目的，犯罪应当被当作不仅是在所发生的地点、而且也是在根据第四条第一款要求确立其管辖权的国家领土上实施的来对待。

第九条

一、当第一条第一款 (a) 项中所指的任何行为已经发生或行将发生时，各缔约国应当采取一切适当措施，以恢复合法机长对航空器的控制或维护其对航空器的控制。

二、在前款设想的情况下，航空器或其旅客或机组在其领土上的任何缔约国应当尽快对旅客和机组继续旅行提供便利，并应当将航空器和所载货物不迟延地交还给合法的所有人。

第十条

一、各缔约国对犯罪和第四条中所指的其他行为所提出的刑事诉讼，应当相互给予最大程度的协助。在任何情况下，都应当适用被要求国的法律。

二、本条第一款的规定，不应当影响根据任何其他双边或多边条约在刑事问题上全部地或部分地规范或将要规范相互协助的义务。

第十一条

每一缔约国应当遵照其本国法尽快地向国际民用航空组织理事会就下列各项报告它所掌握的任何有关情况：

(a) 犯罪的情况；

(b) 根据第九条采取的行动；

(c) 对罪犯或被指控的罪犯所采取的措施，特别是任何引渡程序或其他法律程序的结果。

第十二条

一、如两个或多个缔约国之间对本公约的解释或适用发生争议而不能以谈判解决时，经其中一方的要求，应当交付仲裁。如果在要求仲裁之日起六个月内，当事国对仲裁的组成不能达成协议，任何一方可按照国际法院规约，要求将争端提交国际法院。

二、每个国家在签署、批准或加入本公约时，可以声明该国不受前款规定的约束。其他缔约国对于任何作出这种保留的缔约国，不受前款规定的约束。

三、遵照前款规定作出保留的任何缔约国，可以在任何时候通知保存国政府撤销这一保留。

第十三条

一、本公约于 1970 年 12 月 16 日在海牙向参加于 1970 年 12 月 1 日至 16 日在海牙举行的国际航空法会议（以下简称“海牙会议”）的国家开放签署。1970 年 12 月 31 日以后，本公约应当在莫斯科、伦敦和华盛顿向所有国家开放签署。在按照本条第三款生效前未签署本公约的任何国家可以随时加入本公约。

二、本公约须由签字国批准。批准书和加入书应当交存苏维埃社会主义共和国联盟、大不列颠和北爱尔兰联合王国和美利坚合众国政府，在此指定其为保存国政府。

三、本公约应当于参加海牙会议的在本公约上签字的十个国家交存批准书后三十天生效。

四、对于其他国家，本公约应当于根据本条第三款开始生效之日，或在它们交存批准书或加入书后三十天，两者间较晚的一个日期生效。

五、保存国政府应当迅速将每一签字日期、每一批准书或加入书交存日期、本公约开始生效日期以及其他通知事项通知所有签字国和加入国。

六、本公约一经生效，应当由保存国政府根据《联合国宪章》第一百零二条和《国际民用航空公约》（一九四四年订于芝加哥）第八十三条进行登记。

第十四条

一、任何缔约国可以向保存国政府提交书面通知，以退出本公约。

二、退出应当自保存国政府收到通知之日起六个月后生效。

下列签字的全权代表，经各自政府正式授权，已在本公约上签字，以昭信守。

本公约于一九七 O 年十二月十六日在海牙签订，正本一式三份，每份都用英文、法文、俄文和西班牙文四种作准文本写成。

Afghanistan

Albania

Algeria

Andorra

Angola

Antigua and Barbuda

Argentina

Armenia

Australia

Louise Hand PSM
Australian High Commissioner to Canada.

Austria

Azerbaijan

Bahamas

Bahrain

Bangladesh

Barbados

Belarus

Belgium

Belize

Benin

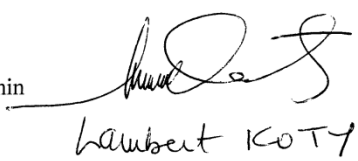

Bhutan

Bolivia (Plurinational State of)

Bosnia and Herzegovina

Botswana

Brazil

Brunei Darussalam

Bulgaria

Burkina Faso 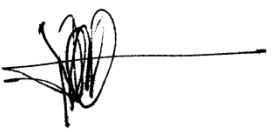 17 February 2012

Burundi

Cambodia

Cameroon 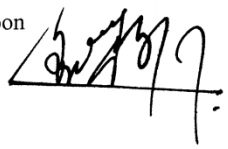 25 October 2011

Canada

Cape Verde

Central African Republic

Chad

Chile

China

Colombia

Comoros

Congo

Cook Islands

Costa Rica 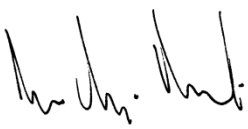

Côte d'Ivoire

Croatia

Cuba

Cyprus

Czech Republic 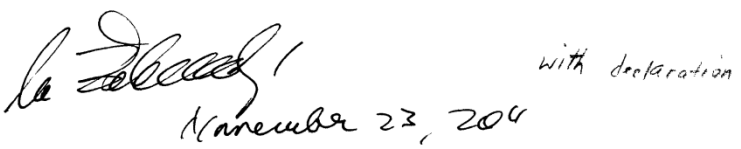

Democratic People's Republic of Korea

Democratic Republic of the Congo

Denmark

Djibouti

Dominica

Dominican Republic

Ecuador

Egypt

El Salvador

Equatorial Guinea

Eritrea

Estonia

Ethiopia

Fiji

Finland

France

Gabon

Gambia

Georgia

Germany

Ghana

Greece

Grenada

Guatemala

Guinea

Guinea-Bissau

Guyana

Haiti

Holy See (the)

Honduras

Hungary

Iceland

India

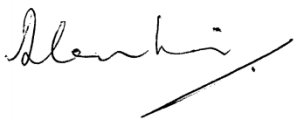

Indonesia

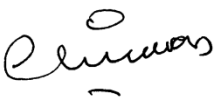

Iran (Islamic Republic of)

Iraq

Ireland

Israel

Italy

Jamaica

Japan

Jordan

Kazakhstan

Kenya

Kiribati

Kuwait

Kyrgyzstan

Lao People's Democratic Republic

Latvia

Lebanon

Lesotho

Liberia

Libyan Arab Jamahiriya

Liechtenstein

Lithuania

Luxembourg

Madagascar

Constant HORACE
Ambassadeur de
Madagascar.

Malawi

Malaysia

Maldives

Mali

N'TJI LAICO TRAORE
AMBASSADEUR DU MALI
EN R. P. CHINE

Malta

Marshall Islands

Mauritania

Mauritius

Mexico

Micronesia (Federated States of)

Monaco

Mongolia

Montenegro

Morocco

Mozambique

Myanmar

Namibia

Nauru

Nepal

Netherlands

New Zealand

Nicaragua

Niger

Nigeria 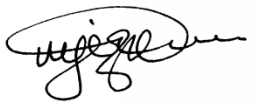

Norway

Oman

Pakistan

Palau

Panama

Papua New Guinea

Paraguay

Peru

Philippines

Poland

Portugal

Qatar

Republic of Korea

Republic of Moldova

Romania

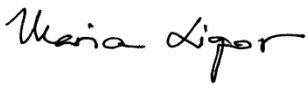

Russian Federation

Rwanda

Saint Kitts and Nevis

Saint Lucia

Saint Vincent and the Grenadines

Samoa

San Marino

Sao Tome and Principe

Saudi Arabia

Senegal

Serbia

Seychelles

Sierra Leone

Singapore

Slovakia

Slovenia

Solomon Islands

Somalia

South Africa

Spain 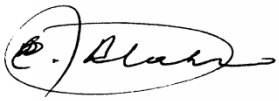

Sri Lanka

Sudan

Suriname

Swaziland

Sweden

Switzerland

Syrian Arab Republic

Tajikistan

Thailand

The former Yugoslav Republic of Macedonia

Timor-Leste

Togo

Tonga

Trinidad and Tobago

Tunisia

Turkey

Turkmenistan

Tuvalu

Uganda

Ukraine

United Arab Emirates

United Kingdom 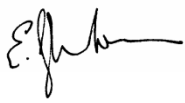

United Republic of Tanzania

United States

Uruguay

Uzbekistan

Vanuatu

Venezuela (Bolivarian Republic of)

Viet Nam

Yemen

Zambia

Zimbabwe

[ENGLISH TEXT – TEXTE ANGLAIS]

PROTOCOL

SUPPLEMENTARY TO THE CONVENTION FOR THE SUPPRESSION OF UNLAWFUL SEIZURE OF AIRCRAFT

THE STATES PARTIES TO THIS PROTOCOL,

DEEPLY CONCERNED about the worldwide escalation of unlawful acts against civil aviation;

RECOGNIZING that new types of threats against civil aviation require new concerted efforts and policies of cooperation on the part of States; and

BELIEVING that in order to better address these threats, it is necessary to adopt provisions supplementary to those of the *Convention for the Suppression of Unlawful Seizure of Aircraft* signed at The Hague on 16 December 1970, to suppress unlawful acts of seizure or exercise of control of aircraft and to improve its effectiveness;

HAVE AGREED AS FOLLOWS:

Article I

This Protocol supplements the *Convention for the Suppression of Unlawful Seizure of Aircraft*, signed at The Hague on 16 December 1970 (hereinafter referred to as "the Convention").

Article II

Article 1 of the Convention shall be replaced by the following:

"**Article 1**

1. Any person commits an offence if that person unlawfully and intentionally seizes or exercises control of an aircraft in service by force or threat thereof, or by coercion, or by any other form of intimidation, or by any technological means.

2. Any person also commits an offence if that person:

(a) makes a threat to commit the offence set forth in paragraph 1 of this Article; or

(b) unlawfully and intentionally causes any person to receive such a threat,

under circumstances which indicate that the threat is credible.

3. Any person also commits an offence if that person:

(a) attempts to commit the offence set forth in paragraph 1 of this Article; or

(b) organizes or directs others to commit an offence set forth in paragraph 1, 2 or 3 (a) of this Article; or

(c) participates as an accomplice in an offence set forth in paragraph 1, 2 or 3 (a) of this Article; or

(d) unlawfully and intentionally assists another person to evade investigation, prosecution or punishment, knowing that the person has committed an act that constitutes an offence set forth in paragraph 1, 2, 3 (a), 3 (b) or 3 (c) of this Article, or that the person is wanted for criminal prosecution by law enforcement authorities for such an offence or has been sentenced for such an offence.

4. Each State Party shall also establish as offences, when committed intentionally, whether or not any of the offences set forth in paragraph 1 or 2 of this Article is actually committed or attempted, either or both of the following:

(a) agreeing with one or more other persons to commit an offence set forth in paragraph 1 or 2 of this Article and, where required by national law, involving an act undertaken by one of the participants in furtherance of the agreement; or

(b) contributing in any other way to the commission of one or more offences set forth in paragraph 1 or 2 of this Article by a group of persons acting with a common purpose, and such contribution shall either:

(i) be made with the aim of furthering the general criminal activity or purpose of the group, where such activity or purpose involves the commission of an offence set forth in paragraph 1 or 2 of this Article; or

(ii) be made in the knowledge of the intention of the group to commit an offence set forth in paragraph 1 or 2 of this Article."

Article III

Article 2 of the Convention shall be replaced by the following:

"**Article 2**

Each State Party undertakes to make the offences set forth in Article 1 punishable by severe penalties."

Article IV

The following shall be added as Article 2 *bis* of the Convention:

"**Article 2 *bis***

1. Each State Party, in accordance with its national legal principles, may take the necessary measures to enable a legal entity located in its territory or organized under its laws to be held liable when a person responsible for management or control of that legal entity has, in that capacity, committed an offence set forth in Article 1. Such liability may be criminal, civil or administrative.

2. Such liability is incurred without prejudice to the criminal liability of individuals having committed the offences.

3. If a State Party takes the necessary measures to make a legal entity liable in accordance with paragraph 1 of this Article, it shall endeavour to ensure that the applicable criminal, civil or administrative sanctions are effective, proportionate and dissuasive. Such sanctions may include monetary sanctions."

Article V

1. Article 3, paragraph 1, of the Convention shall be replaced by the following:

"**Article 3**

1. For the purposes of this Convention, an aircraft is considered to be in service from the beginning of the pre-flight preparation of the aircraft by ground personnel or by the crew for a specific flight until twenty-four hours after any landing. In the case of a forced landing, the flight shall be deemed to continue until the competent authorities take over the responsibility for the aircraft and for persons and property on board."

2. In Article 3, paragraph 3, of the Convention, "registration" shall be replaced by "registry".

3. In Article 3, paragraph 4, of the Convention, "mentioned" shall be replaced by "set forth".

4. Article 3, paragraph 5, of the Convention shall be replaced by the following:

"5. Notwithstanding paragraphs 3 and 4 of this Article, Articles 6, 7, 7 *bis*, 8, 8 *bis*, 8 *ter* and 10 shall apply whatever the place of take-off or the place of actual landing of the aircraft, if the offender or the alleged offender is found in the territory of a State other than the State of registry of that aircraft."

Article VI

The following shall be added as Article 3 *bis* of the Convention:

"**Article 3 *bis***

1. Nothing in this Convention shall affect other rights, obligations and responsibilities of States and individuals under international law, in particular the purposes and principles of the Charter of the United Nations, the Convention on International Civil Aviation and international humanitarian law.

2. The activities of armed forces during an armed conflict, as those terms are understood under international humanitarian law, which are governed by that law are not governed by this Convention, and the activities undertaken by military forces of a State in the exercise of their official duties, inasmuch as they are governed by other rules of international law, are not governed by this Convention.

3. The provisions of paragraph 2 of this Article shall not be interpreted as condoning or making lawful otherwise unlawful acts, or precluding prosecution under other laws."

Article VII

Article 4 of the Convention shall be replaced by the following:

"**Article 4**

1. Each State Party shall take such measures as may be necessary to establish its jurisdiction over the offences set forth in Article 1 and any other act of violence against passengers or crew committed by the alleged offender in connection with the offences, in the following cases:

(a) when the offence is committed in the territory of that State;

(b) when the offence is committed against or on board an aircraft registered in that State;

(c) when the aircraft on board which the offence is committed lands in its territory with the alleged offender still on board;

(d) when the offence is committed against or on board an aircraft leased without crew to a lessee whose principal place of business or, if the lessee has no such place of business, whose permanent residence is in that State;

(e) when the offence is committed by a national of that State.

2. Each State Party may also establish its jurisdiction over any such offence in the following cases:

(a) when the offence is committed against a national of that State;

(b) when the offence is committed by a stateless person whose habitual residence is in the territory of that State.

3. Each State Party shall likewise take such measures as may be necessary to establish its jurisdiction over the offences set forth in Article 1 in the case where the alleged offender is present in its territory and it does not extradite that person pursuant to Article 8 to any of the States Parties that have established their jurisdiction in accordance with the applicable paragraphs of this Article with regard to those offences.

4. This Convention does not exclude any criminal jurisdiction exercised in accordance with national law."

Article VIII

Article 5 of the Convention shall be replaced by the following:

"**Article 5**

The States Parties which establish joint air transport operating organizations or international operating agencies, which operate aircraft which are subject to joint or international registration shall, by appropriate means, designate for each aircraft the State among them which shall exercise the jurisdiction and have the attributes of the State of registry for the purpose of this Convention and shall give notice thereof to the Secretary General of the International Civil Aviation Organization who shall communicate the notice to all States Parties to this Convention."

Article IX

Article 6, paragraph 4, of the Convention shall be replaced by the following:

"**Article 6**

4. When a State Party, pursuant to this Article, has taken a person into custody, it shall immediately notify the States Parties which have established jurisdiction under paragraph 1 of Article 4, and established jurisdiction and notified the Depositary under paragraph 2 of Article 4 and, if it considers it advisable, any other interested States of the fact that such person is in custody and of the circumstances which warrant that person's detention. The State Party which makes the preliminary enquiry contemplated in paragraph 2 of this Article shall promptly report its findings to the said States Parties and shall indicate whether it intends to exercise jurisdiction."

Article X

The following shall be added as Article 7 *bis* of the Convention:

"**Article 7 *bis***

Any person who is taken into custody, or regarding whom any other measures are taken or proceedings are being carried out pursuant to this Convention, shall be guaranteed fair treatment, including enjoyment of all rights and guarantees in conformity with the law of the State in the territory of which that person is present and applicable provisions of international law, including international human rights law."

Article XI

Article 8 of the Convention shall be replaced by the following:

"**Article 8**

1. The offences set forth in Article 1 shall be deemed to be included as extraditable offences in any extradition treaty existing between States Parties. States Parties undertake to include the offences as extraditable offences in every extradition treaty to be concluded between them.

2. If a State Party which makes extradition conditional on the existence of a treaty receives a request for extradition from another State Party with which it has no extradition treaty, it may at its option consider this Convention as the legal basis for extradition in respect of the offences set forth in Article 1. Extradition shall be subject to the other conditions provided by the law of the requested State.

3. States Parties which do not make extradition conditional on the existence of a treaty shall recognize the offences set forth in Article 1 as extraditable offences between themselves subject to the conditions provided by the law of the requested State.

4. Each of the offences shall be treated, for the purpose of extradition between States Parties, as if it had been committed not only in the place in which it occurred but also in the territories of the States Parties required to establish their jurisdiction in accordance with subparagraphs (b), (c), (d) and (e) of paragraph 1 of Article 4 and who have established jurisdiction in accordance with paragraph 2 of Article 4.

5. The offences set forth in subparagraphs (a) and (b) of paragraph 4 of Article 1 shall, for the purpose of extradition between States Parties, be treated as equivalent."

Article XII

The following shall be added as Article 8 *bis* of the Convention:

"**Article 8 *bis***

None of the offences set forth in Article 1 shall be regarded, for the purposes of extradition or mutual legal assistance, as a political offence or as an offence connected with a political offence or as an offence inspired by political motives. Accordingly, a request for extradition or for mutual legal assistance based on such an offence may not be refused on the sole ground that it concerns a political offence or an offence connected with a political offence or an offence inspired by political motives."

Article XIII

The following shall be added as Article 8 *ter* of the Convention:

"**Article 8 *ter***

Nothing in this Convention shall be interpreted as imposing an obligation to extradite or to afford mutual legal assistance, if the requested State Party has substantial grounds for believing that the request for extradition for offences set forth in Article 1 or for mutual legal assistance with respect to such offences has been made for the purpose of prosecuting or punishing a person on account of that person's race, religion, nationality, ethnic origin, political opinion or gender, or that compliance with the request would cause prejudice to that person's position for any of these reasons."

Article XIV

Article 9, paragraph 1, of the Convention shall be replaced by the following:

"**Article 9**

1. When any of the acts set forth in paragraph 1 of Article 1 has occurred or is about to occur, States Parties shall take all appropriate measures to restore control of the aircraft to its lawful commander or to preserve the commander's control of the aircraft."

Article XV

Article 10, paragraph 1, of the Convention shall be replaced by the following:

"**Article 10**

1. States Parties shall afford one another the greatest measure of assistance in connection with criminal proceedings brought in respect of the offences set forth in Article 1 and other acts set forth in Article 4. The law of the State requested shall apply in all cases."

Article XVI

The following shall be added as Article 10 *bis* of the Convention:

"**Article 10 *bis***

Any State Party having reason to believe that one of the offences set forth in Article 1 will be committed shall, in accordance with its national law, furnish any relevant information in its possession to those States Parties which it believes would be the States set forth in paragraphs 1 and 2 of Article 4."

Article XVII

1. All references in the Convention to "Contracting State" and "Contracting States" shall be replaced by "State Party" and "States Parties" respectively.

2. All references in the Convention to "him" and "his" shall be replaced by "that person" and "that person's" respectively.

Article XVIII

The texts of the Convention in the Arabic and Chinese languages annexed to this Protocol shall, together with the texts of the Convention in the English, French, Russian and Spanish languages, constitute texts equally authentic in the six languages.

Article XIX

As between the States Parties to this Protocol, the Convention and this Protocol shall be read and interpreted together as one single instrument and shall be known as The Hague Convention as amended by the Beijing Protocol, 2010.

Article XX

This Protocol shall be open for signature in Beijing on 10 September 2010 by States participating in the Diplomatic Conference on Aviation Security held at Beijing from 30 August to 10 September 2010. After 27 September 2010, this Protocol shall be open to all States for signature at the Headquarters of the International Civil Aviation Organization in Montréal until it enters into force in accordance with Article XXIII.

Article XXI

1. This Protocol is subject to ratification, acceptance or approval. The instruments of ratification, acceptance or approval shall be deposited with the Secretary General of the International Civil Aviation Organization, who is hereby designated as the Depositary.

2. Ratification, acceptance or approval of this Protocol by any State which is not a Party to the Convention shall have the effect of ratification, acceptance or approval of The Hague Convention as amended by the Beijing Protocol, 2010.

3. Any State which does not ratify, accept or approve this Protocol in accordance with paragraph 1 of this Article may accede to it at any time. The instruments of accession shall be deposited with the Depositary.

Article XXII

Upon ratifying, accepting, approving or acceding to this Protocol, each State Party:

(a) shall notify the Depositary of the jurisdiction it has established under its national law in accordance with paragraph 2 of Article 4 of The Hague Convention as amended by the Beijing Protocol, 2010, and immediately notify the Depositary of any change; and

(b) may declare that it shall apply the provisions of subparagraph (d) of paragraph 3 of Article 1 of The Hague Convention as amended by the Beijing Protocol, 2010 in accordance with the principles of its criminal law concerning family exemptions from liability.

Article XXIII

1. This Protocol shall enter into force on the first day of the second month following the date of the deposit of the twenty-second instrument of ratification, acceptance, approval or accession with the Depositary.

2. For each State ratifying, accepting, approving or acceding to this Protocol after the deposit of the twenty-second instrument of ratification, acceptance, approval or accession, this Protocol shall enter into force on the first day of the second month following the date of the deposit by such State of its instrument of ratification, acceptance, approval or accession.

3. As soon as this Protocol enters into force, it shall be registered with the United Nations by the Depositary.

Article XXIV

1. Any State Party may denounce this Protocol by written notification to the Depositary.

2. Denunciation shall take effect one year following the date on which notification is received by the Depositary.

Article XXV

The Depositary shall promptly inform all States Parties to this Protocol and all signatory or acceding States to this Protocol of the date of each signature, the date of deposit of each instrument of ratification, acceptance, approval or accession, the date of coming into force of this Protocol, and other relevant information.

IN WITNESS WHEREOF the undersigned Plenipotentiaries, having been duly authorized, have signed this Protocol.

DONE at Beijing on the tenth day of September of the year Two Thousand and Ten in the English, Arabic, Chinese, French, Russian and Spanish languages, all texts being equally authentic, such authenticity to take effect upon verification by the Secretariat of the Conference under the authority of the President of the Conference within ninety days hereof as to the conformity of the texts with one another. This Protocol shall remain deposited in the archives of the International Civil Aviation Organization, and certified copies thereof shall be transmitted by the Depositary to all Contracting States to this Protocol.

[FRENCH TEXT – TEXTE FRANÇAIS]

PROTOCOLE

COMPLÉMENTAIRE À LA CONVENTION POUR LA RÉPRESSION DE LA CAPTURE ILLICITE D'AÉRONEFS

LES ÉTATS PARTIES AU PRÉSENT PROTOCOLE,

PROFONDÉMENT PRÉOCCUPÉS par l'escalade mondiale des actes illicites contre l'aviation civile,

RECONNAISSANT que les nouveaux types de menace contre l'aviation civile exigent de nouveaux efforts concertés et de nouvelles politiques de coopération de la part des États, et

ESTIMANT que, pour mieux faire face à ces menaces, il est nécessaire d'adopter des dispositions complémentaires à celles de la *Convention pour la répression de la capture illicite d'aéronefs*, signée à La Haye le 16 décembre 1970, en vue de réprimer les actes illicites de capture ou d'exercice du contrôle d'aéronefs et d'améliorer l'efficacité de la Convention,

SONT CONVENUS DES DISPOSITIONS SUIVANTES :

Article I[er]

Le présent Protocole complète la *Convention pour la répression de la capture illicite d'aéronefs*, signée à La Haye le 16 décembre 1970 (ci-après appelée « la Convention »).

Article II

L'article 1[er] de la Convention est remplacé par le suivant :

« Article 1[er]

1. Commet une infraction toute personne qui, illicitement et intentionnellement, s'empare d'un aéronef en service ou en exerce le contrôle par violence ou menace de violence, ou par contrainte, ou par toute autre forme d'intimidation, ou par tout moyen technologique.

2. Commet également une infraction toute personne qui :

(a) menace de commettre une des infractions visées au paragraphe 1 du présent article ; ou

(b) illicitement et intentionnellement, fait en sorte qu'une personne reçoive une telle menace,

dans des circonstances qui indiquent la crédibilité de la menace.

3. Commet également une infraction toute personne qui :

(a) tente de commettre une infraction visée au paragraphe 1 du présent article ; ou

(b) organise ou fait commettre par d'autres personnes une infraction visée aux paragraphes 1, 2 ou 3, alinéa (a), du présent article ; ou

(c) participe comme complice à une infraction visée aux paragraphes 1, 2 ou 3, alinéa (a), du présent article ; ou

(d) illicitement et intentionnellement, aide une personne à se soustraire à une enquête, à des poursuites ou à une peine, en sachant que cette personne a commis un acte qui constitue une infraction visée aux paragraphes 1, 2, 3 alinéa (a), 3 alinéa (b) ou 3 alinéa (c) du présent article, ou qu'elle est recherchée en vue de poursuites criminelles pour une telle infraction par les autorités d'application de la loi, ou qu'elle a été condamnée pour une telle infraction.

4. Chaque État partie confère aussi le caractère d'infraction pénale à l'un ou l'autre des actes suivants ou aux deux, lorsqu'ils sont commis intentionnellement, que les infractions visées aux paragraphes 1 ou 2 du présent article soient ou non effectivement commises ou tentées :

(a) s'entendre avec une ou plusieurs autres personnes en vue de commettre une infraction visée aux paragraphes 1 ou 2 du présent article et qui, lorsque le droit national l'exige, implique un acte commis par un des participants en vertu de cette entente ; ou

(b) contribuer de toute autre manière à la perpétration d'une ou plusieurs des infractions visées aux paragraphes 1 ou 2 du présent article par un groupe de personnes agissant de concert et :

(i) soit pour faciliter l'activité criminelle générale du groupe ou servir le but de celui-ci, lorsque cette activité suppose la perpétration d'une infraction visée aux paragraphes 1 ou 2 du présent article ;

(ii) soit en sachant que le groupe a l'intention de commettre une infraction visée aux paragraphes 1 ou 2 du présent article. »

Article III

L'article 2 de la Convention est remplacé par le suivant :

« Article 2

Tout État partie s'engage à réprimer de peines sévères les infractions visées à l'article 1er. »

Article IV

L'article 2 *bis* suivant est ajouté à la Convention :

« Article 2 *bis*

1. Chaque État partie, conformément aux principes de son droit national, peut prendre les mesures nécessaires pour que la responsabilité d'une personne morale située sur son territoire ou constituée sous l'empire de sa législation soit engagée lorsqu'une personne responsable de la direction ou du contrôle de cette personne morale a, en cette qualité, commis une infraction visée à l'article 1er. Cette responsabilité peut être pénale, civile ou administrative.

2. Ladite responsabilité est engagée sans préjudice de la responsabilité pénale des personnes physiques qui ont commis les infractions.

3. Si un État partie prend les mesures nécessaires pour engager la responsabilité d'une personne morale en vertu du paragraphe 1 du présent article, il s'efforce de veiller à ce que les sanctions pénales, civiles ou administratives applicables soient efficaces, proportionnées et dissuasives. Ces sanctions peuvent être notamment d'ordre pécuniaire. »

Article V

1. À l'article 3 de la Convention, le paragraphe 1 est remplacé par le suivant :

« Article 3

1. Aux fins de la présente Convention, un aéronef est considéré comme étant en service depuis le moment où le personnel au sol ou l'équipage commence à le préparer en vue d'un vol déterminé jusqu'à l'expiration d'un délai de vingt-quatre heures suivant tout atterrissage. Dans le cas d'un atterrissage forcé, le vol est considéré se poursuivre jusqu'à ce que les autorités compétentes assument la responsabilité de l'aéronef et des personnes et des biens à bord. »

2. Article 3, paragraphe 3 : modification du texte anglais sans objet en français.

3. Article 3, paragraphe 4 : modification du texte anglais sans objet en français.

4. À l'article 3 de la Convention, le paragraphe 5 est remplacé par le suivant :

« 5. Nonobstant les dispositions des paragraphes 3 et 4 du présent article, les articles 6, 7, 7 *bis*, 8, 8 *bis*, 8 *ter* et 10 s'appliquent quels que soient le lieu du décollage ou le lieu réel de l'atterrissage de l'aéronef si l'auteur ou l'auteur présumé de l'infraction est découvert sur le territoire d'un État autre que l'État d'immatriculation dudit aéronef. »

Article VI

L'article 3 *bis* suivant est ajouté à la Convention :

« Article 3 *bis*

1. Aucune disposition de la présente Convention ne modifie les autres droits, obligations et responsabilités qui découlent pour les États et les individus du droit international, et en particulier des buts et principes de la Charte des Nations Unies, de la Convention relative à l'aviation civile internationale et du droit international humanitaire.

2. Les activités des forces armées en période de conflit armé, au sens donné à ces termes en droit international humanitaire, qui sont régies par ce droit, ne sont pas régies par la présente Convention, et les activités accomplies par les forces armées d'un État dans l'exercice de leur fonctions officielles, en tant qu'elles sont régies par d'autres règles de droit international, ne sont pas régies non plus par la présente Convention.

3. Les dispositions du paragraphe 2 du présent article ne s'interprètent pas comme excusant ou rendant licites des actes par ailleurs illicites, ni comme excluant l'exercice de poursuites sous l'empire d'autres lois. »

Article VII

L'article 4 de la Convention est remplacé par le suivant :

« Article 4

1. Tout État partie prend les mesures nécessaires pour établir sa compétence aux fins de connaître des infractions visées à l'article 1er, ainsi que de tout autre acte de violence dirigé contre les passagers ou l'équipage et commis par l'auteur présumé des infractions en relation directe avec celles-ci, dans les cas suivants :

(a) si l'infraction est commise sur le territoire de cet État ;

(b) si l'infraction est commise à l'encontre ou à bord d'un aéronef immatriculé dans cet État ;

(c) si l'aéronef à bord duquel l'infraction est commise atterrit sur son territoire avec l'auteur présumé de l'infraction encore à bord ;

(d) si l'infraction est commise à l'encontre ou à bord d'un aéronef donné en location sans équipage à une personne qui a son principal établissement, ou à défaut sa résidence permanente, dans ledit État ;

(e) si l'infraction est commise par un ressortissant de cet État.

2. Un État partie peut également établir sa compétence aux fins de connaître d'une telle infraction dans les cas suivants :

(a) si l'infraction est commise contre un ressortissant de cet État ;

(b) si l'infraction est commise par un apatride qui a sa résidence habituelle sur le territoire de cet État.

3. Tout État partie prend également les mesures nécessaires pour établir sa compétence aux fins de connaître des infractions visées à l'article 1er dans le cas où l'auteur présumé de celles-ci se trouve sur son territoire et où ledit État ne l'extrade pas conformément à l'article 8 vers l'un des États parties qui ont établi leur compétence conformément aux paragraphes applicables du présent article en ce qui concerne ces infractions.

4. La présente Convention n'écarte aucune compétence pénale exercée conformément au droit national. »

Article VIII

L'article 5 de la Convention est remplacé par le suivant :

« Article 5

Les États parties qui constituent pour le transport aérien des organisations d'exploitation en commun ou des organismes internationaux d'exploitation et qui exploitent des aéronefs faisant l'objet d'une immatriculation commune ou internationale désignent, pour chaque aéronef, suivant les modalités appropriées, l'État qui exerce la compétence et aura les attributions de l'État d'immatriculation aux fins de la présente Convention. Ils aviseront de cette désignation le Secrétaire général l'Organisation de l'aviation civile internationale, qui en informera tous les États parties à la présente Convention. »

Article IX

À l'article 6 de la Convention, le paragraphe 4 est remplacé par le suivant :

« Article 6

4. Lorsqu'un État partie a mis une personne en détention conformément aux dispositions du présent article, il avise immédiatement de cette détention, ainsi que des circonstances qui la justifient, les États parties qui ont établi leur compétence en vertu du paragraphe 1 de l'article 4 et établi leur compétence et informé le dépositaire en vertu du paragraphe 2 de l'article 4, et, s'il le juge opportun, tous autres États intéressés. L'État partie qui procède à l'enquête préliminaire visée au paragraphe 2 du présent article en communique rapidement les conclusions auxdits États parties et leur indique s'il entend exercer sa compétence. »

Article X

L'article 7 *bis* suivant est ajouté à la Convention :

« Article 7 *bis*

Toute personne placée en détention ou contre laquelle toute autre mesure est prise ou une procédure est engagée en vertu de la présente Convention se voit garantir un traitement équitable et tous les droits et garanties conformes au droit national de l'État sur le territoire duquel elle se trouve et aux dispositions applicables du droit international, y compris celles qui ont trait aux droits de l'homme. »

Article XI

L'article 8 de la Convention est remplacé par le suivant :

« Article 8

1. Les infractions visées à l'article 1er sont de plein droit comprises comme cas d'extradition dans tout traité d'extradition conclu entre États parties. Les États parties s'engagent à comprendre l'infraction comme cas d'extradition dans tout traité d'extradition à conclure entre eux.

2. Si un État partie qui subordonne l'extradition à l'existence d'un traité est saisi d'une demande d'extradition par un autre État partie avec lequel il n'est pas lié par un traité d'extradition, il a la latitude de considérer la présente Convention comme constituant la base juridique de l'extradition en ce qui concerne les infractions visées à l'article 1er. L'extradition est subordonnée aux autres conditions prévues par le droit de l'État requis.

3. Les États parties qui ne subordonnent pas l'extradition à l'existence d'un traité reconnaissent les infractions visées à l'article 1er comme cas d'extradition entre eux dans les conditions prévues par le droit de l'État requis.

4. Entre États parties, chacune des infractions est considérée aux fins d'extradition comme ayant été commise tant au lieu de sa perpétration que sur le territoire des États parties tenus d'établir leur compétence en vertu du paragraphe 1, alinéas (b), (c), (d) et (e), de l'article 4, et qui ont établi leur compétence conformément au paragraphe 2 de l'article 4.

5. Les infractions visées aux alinéas (a) et (b) du paragraphe 4 de l'article 1er sont, aux fins d'extradition entre États parties, traitées comme équivalentes. »

Article XII

L'article 8 *bis* suivant est ajouté à la Convention :

« Article 8 *bis*

Aucune des infractions visées à l'article 1er ne sera considérée, aux fins d'extradition ou d'entraide judiciaire, comme une infraction politique, comme une infraction liée à une infraction politique ou comme une infraction inspirée par des motifs politiques. En conséquence, une demande d'extradition ou d'entraide judiciaire fondée sur une telle infraction ne peut être refusée au seul motif qu'elle concerne une infraction politique, une infraction liée à une infraction politique ou une infraction inspirée par des motifs politiques. »

Article XIII

L'article 8 *ter* suivant est ajouté à la Convention :

« Article 8 *ter*

Aucune disposition de la présente Convention ne doit être interprétée comme impliquant une obligation d'extradition ou d'entraide judiciaire si l'État partie requis a des raisons sérieuses de croire que la demande d'extradition concernant les infractions visées à l'article 1er ou la demande d'entraide concernant de telles infractions a été présentée aux fins de poursuivre ou de punir une personne pour des raisons de race, de religion, de nationalité, d'origine ethnique, d'opinions politiques ou de sexe, ou que donner suite à cette demande porterait préjudice à la situation de cette personne pour l'une quelconque de ces raisons. »

Article XIV

À l'article 9 de la Convention, le paragraphe 1 est remplacé par le suivant :

« Article 9

1. Lorsque l'un des actes visés au paragraphe 1 de l'article 1er est accompli ou sur le point d'être accompli, les États parties prennent toutes mesures appropriées pour restituer ou conserver le contrôle de l'aéronef au commandant légitime. »

Article XV

À l'article 10 de la Convention, le paragraphe 1 est remplacé par le suivant :

« Article 10

1. Les États parties s'accordent l'entraide judiciaire la plus large possible dans toute procédure pénale relative aux infractions visées à l'article 1er et aux autres actes visés à l'article 4. Dans tous les cas, la loi applicable pour l'exécution d'une demande d'entraide est celle de l'État requis. »

Article XVI

L'article 10 *bis* suivant est ajouté à la Convention :

« Article 10 *bis*

Tout État partie qui a lieu de croire que l'une des infractions visées à l'article 1er sera commise fournit, en conformité avec les dispositions de son droit national, tous renseignements utiles en sa possession aux États parties qui à son avis seraient les États visés aux paragraphes 1 et 2 de l'article 4. »

Article XVII

1. Toutes les mentions « État contractant » et « États contractants » figurant dans la Convention sont remplacées par « État partie » et « États parties », respectivement.

2. Modification du texte anglais sans objet en français.

Article XVIII

Les textes de la Convention rédigés en arabe et en chinois qui sont annexés au présent Protocole, conjointement avec les textes de la Convention rédigés dans les langues française, anglaise, espagnole et russe, font également foi.

Article XIX

Entre les Parties au Protocole, la Convention et le présent Protocole sont considérés et interprétés comme un seul et même instrument, qui porte le titre « Convention de La Haye amendée par le Protocole de Beijing, 2010 ».

Article XX

Le présent Protocole est ouvert à Beijing le 10 septembre 2010 à la signature des États participant à la Conférence diplomatique sur la sûreté de l'aviation tenue à Beijing du 30 août au 10 septembre 2010. Après le 27 septembre 2010, le Protocole sera ouvert à la signature de tous les États au siège de l'Organisation de l'aviation civile internationale à Montréal jusqu'à ce qu'il entre en vigueur conformément à l'article XXIII.

Article XXI

1. Le présent Protocole est sujet à ratification, acceptation ou approbation. Les instruments de ratification, d'acceptation ou d'approbation seront déposés auprès du Secrétaire général de l'Organisation de l'aviation civile internationale, qui est désignée par les présentes comme dépositaire.

2. La ratification, l'acceptation ou l'approbation du présent Protocole par tout État qui n'est pas un État partie à la Convention a l'effet d'une ratification, d'une acceptation ou d'une approbation de la Convention de La Haye amendée par le Protocole de Beijing, 2010.

3. Tout État qui ne ratifie, n'accepte ou n'approuve pas le présent Protocole conformément au paragraphe 1 du présent article peut y adhérer à tout moment. L'instrument d'adhésion sera déposé auprès du dépositaire.

Article XXII

Au moment de ratifier, d'accepter ou d'approuver le présent Protocole, ou d'y adhérer, tout État partie :

(a) informera le dépositaire de la compétence qu'il a établie en vertu de son droit national conformément au paragraphe 2 de l'article 4 de la Convention de La Haye amendée par le Protocole de Beijing, 2010, et informera immédiatement le dépositaire de tout changement ;

(b) pourra déclarer qu'il appliquera les dispositions de l'alinéa (d) du paragraphe 3 de l'article 1er de la Convention de La Haye amendée par le Protocole de Beijing, 2010, conformément aux principes de son droit criminel concernant les exemptions de responsabilité pour raisons familiales.

Article XXIII

1. Le présent Protocole entrera en vigueur le premier jour du deuxième mois suivant la date du dépôt du vingt-deuxième instrument de ratification, d'acceptation, d'approbation ou d'adhésion.

2. Pour tout État qui ratifie, accepte ou approuve le présent Protocole, ou qui y adhère, après le dépôt du vingt-deuxième instrument de ratification, d'acceptation, d'approbation ou d'adhésion, le Protocole entrera en vigueur le premier jour du deuxième mois suivant la date du dépôt par cet État de son instrument de ratification, d'acceptation, d'approbation ou d'adhésion.

3. Dès que le présent Protocole entrera en vigueur, il sera enregistré auprès des Nations Unies par le dépositaire.

Article XXIV

1. Tout État partie peut dénoncer le présent Protocole par notification écrite adressée au dépositaire.

2. La dénonciation prendra effet un an après la date à laquelle le dépositaire aura reçu la notification.

Article XXV

Le dépositaire informera rapidement tous les États parties au présent Protocole et tous les États signataires ou qui adhéreront au présent Protocole de la date de chaque signature, de la date du dépôt de chaque instrument de ratification, d'approbation, d'acceptation ou d'adhésion, de la date d'entrée en vigueur du présent Protocole et d'autres renseignements pertinents.

EN FOI DE QUOI les plénipotentiaires soussignés, dûment autorisés, ont signé le présent Protocole.

FAIT à Beijing le dixième jour du mois de septembre de l'an deux mille dix dans les langues française, anglaise, arabe, chinoise, espagnole et russe, tous les textes faisant également foi après la vérification effectuée par le Secrétariat de la Conférence, sous l'autorité du Président de la Conférence, dans les quatre-vingt-dix jours suivant cette date, pour ce qui est de la concordance des textes entre eux. Le présent Protocole restera déposé aux archives de l'Organisation de l'aviation civile internationale, et le dépositaire en transmettra des copies certifiées conformes à tous les États contractants au présent Protocole.

[RUSSIAN TEXT – TEXTE RUSSE]

ПРОТОКОЛ,

ДОПОЛНЯЮЩИЙ КОНВЕНЦИЮ О БОРЬБЕ С НЕЗАКОННЫМ ЗАХВАТОМ ВОЗДУШНЫХ СУДОВ

ГОСУДАРСТВА – УЧАСТНИКИ НАСТОЯЩЕГО ПРОТОКОЛА,

БУДУЧИ ГЛУБОКО ОБЕСПОКОЕННЫМИ эскалацией во всем мире актов незаконного вмешательства в деятельность гражданской авиации,

ПРИЗНАВАЯ, что новые виды угроз против гражданской авиации требуют от государств осуществления новых согласованных усилий и политики сотрудничества,

СЧИТАЯ, что для более эффективного противодействия этим угрозам необходимо принять положения, дополняющие положения Конвенции о борьбе с незаконным захватом воздушных судов, подписанной в Гааге 16 декабря 1970 года, в целях борьбы с незаконными актами захвата воздушных судов или осуществлением контроля над ними и повышения эффективности Конвенции,

СОГЛАСИЛИСЬ О НИЖЕСЛЕДУЮЩЕМ:

Статья I

Настоящий Протокол дополняет Конвенцию о борьбе с незаконными актами захвата воздушных судов, подписанную в Гааге 16 декабря 1970 года (в дальнейшем именуемую "Конвенция").

Статья II

Статья 1 Конвенции заменяется следующим:

"Статья 1

1. Любое лицо совершает преступление, если это лицо незаконно и преднамеренно захватывает воздушное судно, находящееся в эксплуатации, или осуществляет над ним контроль путем насилия, или угрозы применения насилия, или любой другой формы запугивания, или с помощью любых технических средств.

2. Любое лицо также совершает преступление, если это лицо:

a) угрожает совершить преступление, указанное в пункте 1 настоящей Статьи; или

b) незаконно и преднамеренно вызывает получение любым лицом угрозы совершения такого преступления,

при обстоятельствах, свидетельствующих о том, что угроза является реальной.

3. Любое лицо также совершает преступление, если это лицо:

a) пытается совершить преступление, указанное в пункте 1 настоящей Статьи; или

b) организует других лиц или руководит ими с целью совершения какого-либо из преступлений, указанных в пунктах 1, 2 или 3 a) настоящей Статьи; или

c) участвует в качестве сообщника в преступлении, указанном в пунктах 1, 2 или 3 a) настоящей Статьи; или

d) незаконно и преднамеренно помогает другому лицу избежать расследования, преследования и наказания, зная, что это лицо совершило деяние, являющееся преступлением, указанным в пунктах 1, 2, 3 a), 3 b) или 3 c) настоящей Статьи, или что это лицо разыскивается правоохранительными органами для уголовного преследования за такое преступление или осуждено за такое преступление.

4. Каждое Государство-участник также признает в качестве преступных, независимо от фактического совершения или попытки совершения любого из преступлений, указанных в пунктах 1 или 2 настоящей Статьи, оба или одно из следующих деяний, когда они совершаются умышленно:

a) сговор с одним или несколькими другими лицами относительно совершения преступления, указанного в пунктах 1 или 2 настоящей Статьи, причем, если это предусмотрено национальным законодательством, также предполагается фактическое совершение одним из участников сговора какого-либо действия для реализации этого сговора; или

b) содействие любым иным образом совершению одного или более преступлений, указанных в пунктах 1 или 2 настоящей Статьи, группой лиц, действующих с общей целью, и такое содействие оказывается либо:

i) в целях поддержки общего характера преступной деятельности или цели группы, если такая деятельность или цель связаны с

совершением преступления, указанного в пунктах 1 или 2 настоящей Статьи; либо

ii) с осознанием умысла группы совершить преступление, указанное в пунктах 1 или 2 настоящей Статьи."

Статья III

Статья 2 Конвенции заменяется следующей Статьей:

"Статья 2

Каждое Государство-участник обязуется применять в отношении преступлений, указанных в Статье 1, суровые меры наказания."

Статья IV

Следующий текст добавляется в качестве Статьи 2 *bis* Конвенции:

"Статья 2 *bis*

1. Каждое Государство-участник в соответствии с принципами своего внутреннего права может принимать необходимые меры для того, чтобы можно было привлечь юридическое лицо, находящееся на его территории или учрежденное по его законам, к ответственности в случае совершения физическим лицом, ответственным за управление этим юридическим лицом или контроль за ним, которое выступает в этом своем качестве, преступления, указанного в Статье 1. Такая ответственность может носить уголовный, гражданский или административный характер.

2. Такая ответственность наступает без ущерба для уголовной ответственности физических лиц, совершивших эти преступления.

3. Если Государство-участник принимает необходимые меры по привлечению юридического лица к ответственности в соответствии с пунктом 1 настоящей Статьи, оно обеспечивает, чтобы применяемые уголовные, гражданско-правовые или административные санкции были эффективными, соразмерными и оказывающими сдерживающее воздействие. Такие санкции могут включать финансовые санкции."

Статья V

1. Пункт 1 Статьи 3 Конвенции заменяется следующим:

"Статья 3

1. Для целей настоящей Конвенции воздушное судно считается находящимся в эксплуатации с начала предполетной подготовки воздушного судна наземным персоналом или экипажем для конкретного полета до истечения двадцати четырех часов после любой посадки. В случае вынужденной посадки считается, что полет происходит до тех пор, пока компетентные власти не примут на себя ответственность за воздушное судно и за лиц и имущество, находящихся на борту."

2. В пункте 3 Статьи 3 в тексте Конвенции на английском языке слово "registration" заменяется словом "registry".

3. В пункте 4 Статьи 3 Конвенции слово "упомянутых" заменяется словом "указанных".

4. Пункт 5 Статьи 3 Конвенции заменяется следующим:

"5. Несмотря на пункты 3 и 4 настоящей Статьи, Статьи 6, 7, 7 *bis*, 8, 8 *bis*, 8 *ter* и 10 применяются независимо от места взлета или места фактической посадки воздушного судна, если преступник или предполагаемый преступник находится на территории иного государства, чем государство регистрации воздушного судна."

Статья VI

В качестве Статьи 3 *bis* Конвенции добавляется следующее:

"Статья 3 *bis*

1. Ничто в настоящей Конвенции не затрагивает другие права, обязательства и обязанности государств и лиц в соответствии с международным правом, в частности в соответствии с целями и принципами Устава Организации Объединенных Наций, Конвенции о международной гражданской авиации и международным гуманитарным правом.

2. Действия вооруженных сил во время вооруженного конфликта, как эти термины понимаются в международном гуманитарном праве, которые регулируются этим правом, не регулируются настоящей Конвенцией, как и не регулируются ею действия, предпринимаемые военными силами государства в целях осуществления их официальных функций, поскольку они регулируются другими нормами международного права.

3. Положения пункта 2 настоящей Статьи не истолковываются как оправдывающие или делающие законными незаконные в иных отношениях акты или как препятствующие судебному преследованию на основании других законов."

Статья VII

Статья 4 Конвенции заменяется следующим:

"Статья 4

1. Каждое Государство-участник принимает такие меры, какие могут оказаться необходимыми, чтобы установить свою юрисдикцию над преступлениями, указанными в Статье 1, и любыми другими актами насилия в отношении пассажиров или экипажа, совершенных предполагаемым преступником в связи с таким преступлением, в следующих случаях:

a) когда преступление совершено на территории данного государства;

b) когда преступление совершено против или на борту воздушного судна, зарегистрированного в данном государстве;

c) когда воздушное судно, на борту которого совершено преступление, совершает посадку на его территории и предполагаемый преступник еще находится на борту;

d) когда преступление совершено против или на борту воздушного судна, сданного в аренду без экипажа арендатору, основное место деятельности которого или, если он не имеет места деятельности, постоянное местопребывание которого находится в этом государстве;

e) когда преступление совершено гражданином данного государства.

2. Каждое Государство-участник может также установить свою юрисдикцию в отношении любого такого преступления в следующих случаях:

a) когда преступление совершено против гражданина данного государства;

b) когда преступление совершено лицом без гражданства, которое обычно проживает на территории данного государства.

3. Каждое Государство-участник принимает также такие меры, какие могут оказаться необходимыми, чтобы установить свою юрисдикцию над преступлениями, указанными в Статье 1, когда предполагаемый преступник находится на его территории и оно не выдает это лицо в соответствии со Статьей 8 одному из Государств-участников, которые установили свою юрисдикцию в соответствии с применимыми пунктами настоящей Статьи в отношении этих преступлений.

4. Настоящая Конвенция не исключает осуществления любой уголовной юрисдикции в соответствии с национальным законодательством."

Статья VIII

Статья 5 Конвенции заменяется следующим:

"Статья 5

Государства-участники, которые создают совместные воздушно-транспортные эксплуатационные организации или международные эксплуатационные агентства, эксплуатирующие воздушные суда, которые подлежат совместной или международной регистрации, надлежащим образом указывают в отношении каждого воздушного судна государство из своего числа, которое осуществляет юрисдикцию и выступает в качестве государства регистрации в целях настоящей Конвенции, и уведомляют об этом Генерального секретаря Международной организации гражданской авиации, который рассылает такое уведомление всем Государствам –участникам настоящей Конвенции."

Статья IX

Пункт 4 Статьи 6 Конвенции заменяется следующим:

"Статья 6

4. Когда Государство-участник согласно настоящей Статье заключает лицо под стражу, оно немедленно уведомляет Государства-участников, которые установили юрисдикцию в соответствии с пунктом 1 Статьи 4 и установили юрисдикцию и уведомили депозитария в соответствии с пунктом 2 Статьи 4, и, если оно сочтет это целесообразным, любые другие заинтересованные Государства-участников о факте нахождения этого лица под стражей и об обстоятельствах, послуживших основанием для задержания этого лица. Государство-участник, которое производит предварительное расследование, предусмотренное пунктом 2 настоящей Статьи, незамедлительно сообщает о полученных им данных вышеупомянутым Государствам-участникам и указывает, намерено ли оно осуществить юрисдикцию."

Статья X

В качестве Статьи 7 *bis* Конвенции добавляется следующее:

"Статья 7 *bis*

Любому лицу, которое взято под стражу или в отношении которого приняты любые другие меры или осуществляется разбирательство в соответствии с настоящей Конвенцией, гарантируется справедливое обращение, в том числе пользование всеми правами и гарантиями в соответствии с

законодательством государства, на территории которого это лицо находится, и применимыми положениями международного права, включая положения о правах человека."

Статья XI

Статья 8 Конвенции заменяется следующим:

"Статья 8

1. Преступления, указанные в Статье 1, считаются подлежащими включению в качестве преступлений, влекущих выдачу, в любой договор о выдаче, заключенный между Государствами-участниками. Государства-участники обязуются включать такие преступления в качестве преступлений, влекущих выдачу, в любой договор о выдаче, заключаемый между ними.

2. Если Государство-участник, которое обусловливает выдачу наличием договора, получает просьбу о выдаче от другого Государства-участника, с которым оно не имеет договора о выдаче, оно может по своему усмотрению рассматривать настоящую Конвенцию в отношении преступлений, указанных в Статье 1, в качестве юридического основания для выдачи. Выдача производится в соответствии с другими условиями, предусматриваемыми законодательством государства, к которому обращена просьба о выдаче.

3. Государства-участники, не обусловливающие выдачу наличием договора, рассматривают в отношениях между собой преступления, указанные в Статье 1, в качестве преступлений, влекущих выдачу, в соответствии с условиями, предусмотренными законодательством государства, к которому обращена просьба о выдаче.

4. Каждое из преступлений рассматривается Государствами-участниками для целей выдачи, как если бы оно было совершено не только в месте его совершения, но также и на территории Государств-участников, которые обязаны установить свою юрисдикцию в соответствии с подпунктами b), c), d) и e) пункта 1 Статьи 4 и которые установили юрисдикцию в соответствии с пунктом 2 Статьи 4.

5. Каждое из преступлений, указанных в подпунктах a) и b) пункта 4 Статьи 1, для целей выдачи Государствами-участниками рассматривается как эквивалентное."

Статья XII

В качестве Статьи 8 *bis* Конвенции добавляется следующее:

"Статья 8 *bis*

Ни одно из преступлений, указанных в Статье 1, не рассматривается для целей выдачи или взаимной правовой помощи как политическое преступление, или преступление, связанное с политическим преступлением, или преступление, вызванное политическими мотивами. Поэтому связанная с таким преступлением просьба о выдаче или взаимной правовой помощи не может быть отклонена лишь на том основании, что она касается политического преступления или преступления, связанного с политическим преступлением, или преступления, вызванного политическими мотивами."

Статья XIII

В качестве Статьи 8 *ter* Конвенции добавляется следующее:

"Статья 8 *ter*

Ничто в настоящей Конвенции не истолковывается как налагающее обязательство выдавать какое-либо лицо или оказывать взаимную правовую помощь, если запрашиваемое Государство-участник имеет веские основания полагать, что просьба о выдаче в связи с преступлениями, указанными в Статье 1, или о взаимной правовой помощи в отношении таких преступлений имеет целью судебное преследование или наказание этого лица по причине его расы, вероисповедания, национальности, этнического происхождения, политических убеждений или пола или что удовлетворение этой просьбы нанесло бы ущерб положению этого лица по любой из этих причин."

Статья XIV

Пункт 1 Статьи 9 Конвенции заменяется следующим:

"Статья 9

1. Когда любое из действий, указанных в пункте 1 Статьи 1, совершено или близко к совершению, Государства-участники принимают все надлежащие меры для восстановления контроля законного командира над воздушным судном или для сохранения за командиром контроля над воздушным судном."

Статья XV

Пункт 1 Статьи 10 Конвенции заменяется следующим:

"Статья 10

1. Государства-участники оказывают друг другу максимальную помощь в связи с уголовно-процессуальными действиями, предпринятыми в отношении преступлений, указанных в Статье 1, и других актов, указанных в Статье 4. Во всех случаях применяется законодательство государства, к которому обращена просьба."

Статья XVI

В качестве Статьи 10 *bis* Конвенции добавляется следующее:

"Статья 10 *bis*

Любое Государство-участник, имеющее основание полагать, что одно из преступлений, указанных в Статье 1, будет совершено, в соответствии со своим национальным законодательством предоставляет имеющуюся у него любую соответствующую информацию тем Государствам-участникам, которые, по его мнению, являются государствами, указанными в пунктах 1 и 2 Статьи 4."

Статья XVII

1. Все ссылки в настоящей Конвенции на "Договаривающееся государство" и "Договаривающиеся государства" заменяются ссылками на "Государство-участник" и "Государства-участники" соответственно.

2. Все ссылки в этой Конвенции на "он" и "его" заменяются ссылками на "это лицо" и "этого лица" соответственно.

Статья XVIII

Тексты настоящей Конвенции на арабском и китайском языках, прилагаемые к настоящему Протоколу, вместе с текстами Конвенции на русском, английском, испанском и французском языках, составляют тексты, равно аутентичные на этих шести языках.

Статья XIX

Между Государствами – участниками настоящего Протокола Конвенция и настоящий Протокол будут рассматриваться и толковаться как единый документ, который будет называться Гаагской конвенцией, измененной Пекинским протоколом 2010 года.

Статья XX

Настоящий Протокол открыт для подписания в Пекине 10 сентября 2010 года государствами, участвовавшими в Дипломатической конференции по авиационной безопасности, состоявшейся в Пекине с 30 августа по 10 сентября 2010 года. После 27 сентября 2010 года Протокол будет открыт для подписания всеми государствами в Штаб-квартире Международной организации гражданской авиации в Монреале до вступления его в силу в соответствии со Статьей XXIII.

Статья XXI

1. Настоящий Протокол подлежит ратификации, принятию или утверждению. Документы о ратификации, принятии или утверждении сдаются на хранение Генеральному секретарю Международной организации гражданской авиации, которая настоящим назначается депозитарием.

2. Ратификация, принятие или утверждение настоящего Протокола любым государством, которое не является участником Конвенции, считается ратификацией, принятием или утверждением Гаагской конвенции, измененной Пекинским протоколом 2010 года.

3. Любое государство, которое не ратифицировало, не приняло или не утвердило настоящий Протокол в соответствии с пунктом 1 настоящей Статьи, может присоединиться к нему в любое время. Документы о присоединении сдаются на хранение депозитарию.

Статья XXII

После ратификации, принятия, утверждения настоящего Протокола или присоединения к нему каждое Государство-участник:

a) уведомляет депозитария о юрисдикции, установленной им в рамках своего национального законодательства в соответствии с пунктом 2 Статьи 4 Гаагской конвенции, измененной Пекинским протоколом 2010 года, и незамедлительно уведомляет депозитария о любом изменении;

b) может заявить, что оно применяет положения подпункта d) пункта 3 Статьи 1 Гаагской конвенции, измененной Пекинским протоколом 2010 года, в соответствии с принципами своего уголовного права, касающимися освобождения членов семьи от ответственности.

Статья XXIII

1. Настоящий Протокол вступает в силу в первый день второго месяца после даты сдачи на хранение депозитарию двадцать второго документа о ратификации, принятии, утверждении или присоединении.

2. Для каждого государства, ратифицировавшего, принявшего, утвердившего настоящий Протокол или присоединившегося к нему после сдачи на хранение двадцать второго документа о ратификации, принятии, утверждении или присоединении, настоящий Протокол вступает в силу в первый день второго месяца после даты сдачи на хранение таким государством документа о ратификации, принятии, утверждении или присоединении.

3. Как только настоящий Протокол вступает в силу, он регистрируется в Организации Объединенных Наций депозитарием.

Статья XXIV

1. Любое Государство-участник может денонсировать настоящий Протокол путем уведомления депозитария в письменном виде.

2. Денонсация вступает в силу через один год после даты получения уведомления депозитарием.

Статья XXV

Депозитарий незамедлительно информирует все Государства-участники настоящего Протокола и все государства, подписавшие настоящий Протокол или присоединившиеся к нему, о дате каждого подписания, дате сдачи на хранение каждого документа о ратификации, принятии, утверждении или присоединении и дате вступления в силу настоящего Протокола и сообщает им другую соответствующую информацию.

В УДОСТОВЕРЕНИЕ ЧЕГО нижеподписавшиеся полномочные представители, должным образом уполномоченные, подписали настоящий Протокол.

СОВЕРШЕНО в Пекине десятого дня сентября месяца две тысячи десятого года на русском, английском, арабском, испанском, китайском и французском языках, причем все тексты являются равно аутентичными, приобретая такую аутентичность после проверки секретариатом Конференции в рамках полномочий Председателя Конференции в течение девяноста дней с указанной здесь даты на предмет приведения их в соответствие друг с другом. Настоящий Протокол остается на хранении в архивах Международной организации гражданской авиации, а его заверенные копии направляются депозитарием всем Договаривающимся государствам настоящего Протокола.

[SPANISH TEXT – TEXTE ESPAGNOL]

PROTOCOLO

COMPLEMENTARIO DEL CONVENIO PARA LA REPRESIÓN DEL APODERAMIENTO ILÍCITO DE AERONAVES

LOS ESTADOS PARTES EN EL PRESENTE PROTOCOLO,

PROFUNDAMENTE PREOCUPADOS por la intensificación de los actos ilícitos contra la aviación civil en todo el mundo;

RECONOCIENDO que los nuevos tipos de amenazas contra la aviación civil requieren de los Estados nuevos esfuerzos concertados y políticas de cooperación; y

CONVENCIDOS de que a fin de enfrentar mejor estas amenazas es necesario adoptar disposiciones complementarias de las del *Convenio para la represión del apoderamiento ilícito de aeronaves* firmado en La Haya el 16 de diciembre de 1970, para reprimir los actos ilícitos de apoderamiento o ejercicio del control de aeronaves y mejorar su eficacia;

HAN CONVENIDO LO SIGUIENTE:

Artículo I

El presente Protocolo complementa el Convenio para la represión del apoderamiento ilícito de aeronaves, firmado en La Haya el 16 de diciembre de 1970 (en adelante, "el Convenio").

Artículo II

Reemplácese el Artículo 1 del Convenio por el siguiente:

"**Artículo 1**

1. Comete un delito toda persona que ilícita e intencionalmente se apodere o ejerza el control de una aeronave en servicio mediante violencia o amenaza de ejercerla, mediante coacción o cualquier otra forma de intimidación, o mediante cualquier medio tecnológico.

2. Igualmente comete un delito toda persona que:

   a) amenace con cometer el delito previsto en el párrafo 1 de este Artículo; o

   b) ilícita e intencionalmente haga que una persona reciba tal amenaza,

   en circunstancias que indiquen que la amenaza es verosímil.

3. Igualmente comete un delito toda persona que:

a) intente cometer el delito previsto en el párrafo 1 de este Artículo; o

b) organice o instigue a otros para que cometan un delito previsto en el párrafo 1, 2 ó 3, apartado a), de este Artículo; o

c) participe como cómplice en un delito previsto en el párrafo 1, 2 ó 3, apartado a), de este Artículo; o

d) ilícita e intencionalmente asista a otra persona a evadir la investigación, el enjuiciamiento o la pena, a sabiendas de que la persona ha cometido un acto que constituye un delito previsto en el párrafo 1, 2 ó 3, apartado a), b) o c), de este Artículo, o que sobre dicha persona pesa una orden de detención por las autoridades encargadas de hacer cumplir la ley para ser enjuiciada por tal delito o que ha sido sentenciada por ese delito.

4. Cada Estado Parte definirá como delitos, cuando sean cometidos intencionalmente, independientemente de que realmente se cometa o intente cometer cualquiera de los delitos previstos en el párrafo 1 ó 2 de este Artículo, una de las conductas siguientes o ambas:

a) ponerse de acuerdo con una o varias personas para cometer un delito previsto en el párrafo 1 ó 2 de este Artículo y, cuando así lo prescriba la legislación nacional, que suponga un acto perpetrado por uno de los participantes para llevar adelante ese acuerdo; o

b) contribuir de cualquier otro modo a la comisión de uno o varios delitos de los previstos en el párrafo 1 ó 2 de este Artículo por un grupo de personas que actúan con un propósito común y se contribuya:

i) con el propósito de facilitar la actividad o la finalidad delictiva general del grupo, cuando dicha actividad o finalidad suponga la comisión de un delito previsto en el párrafo 1 ó 2 de este Artículo; o

ii) con conocimiento de la intención del grupo de cometer un delito previsto en el párrafo 1 ó 2 de este Artículo".

Artículo III

Reemplácese el Artículo 2 del Convenio por el siguiente:

"**Artículo 2**

Los Estados Partes se obligan a establecer penas severas para los delitos previstos en el Artículo 1".

Artículo IV

Añádase como Artículo 2 *bis* del Convenio el siguiente:

"**Artículo 2 *bis***

1. Cada Estado Parte, de conformidad con sus principios jurídicos nacionales, podrá adoptar las medidas necesarias para que pueda establecerse la responsabilidad de una entidad jurídica ubicada en su territorio o constituida con arreglo a su legislación cuando una persona responsable de su dirección o control cometa, en esa calidad, un delito previsto en el Artículo 1. Esa responsabilidad podrá ser penal, civil o administrativa.

2. Se incurrirá en esa responsabilidad sin perjuicio de la responsabilidad penal de las personas físicas que hayan cometido los delitos.

3. Si un Estado Parte adopta las medidas necesarias para que una entidad jurídica sea responsable de conformidad con lo dispuesto en el párrafo 1 de este Artículo, procurará asegurar que las sanciones penales, civiles o administrativas aplicables sean eficaces, proporcionadas y disuasorias. Tales sanciones podrán incluir sanciones de carácter monetario".

Artículo V

1. Reemplácese el párrafo 1 del Artículo 3 del Convenio por el siguiente:

"**Artículo 3**

1. Para los fines del presente Convenio, se considerará que una aeronave se encuentra en servicio desde que el personal de tierra o la tripulación comienza las operaciones previas a un determinado vuelo hasta veinticuatro horas después de cualquier aterrizaje. En caso de aterrizaje forzoso, se considerará que el vuelo continúa hasta que las autoridades competentes se hagan cargo de la aeronave y de las personas y bienes a bordo".

2. En el párrafo 3 del Artículo 3 de la versión inglesa del Convenio, reemplácese "registration" por "registry".

3. En el párrafo 4 del Artículo 3 de la versión inglesa del Convenio, reemplácese "mentioned" por "set forth".

4. Remplácese el párrafo 5 del Artículo 3 del Convenio por el siguiente:

"5. No obstante lo dispuesto en los párrafos 3 y 4 de este Artículo, se aplicarán los Artículos 6, 7, 7 *bis*, 8, 8 *bis*, 8 *ter* y 10, cualquiera sea el lugar de despegue o de aterrizaje real de la aeronave, si el responsable o el probable responsable es hallado en el territorio de un Estado distinto del de matrícula de dicha aeronave".

Artículo VI

Añádase como Artículo 3 *bis* del Convenio el siguiente:

"**Artículo 3 *bis***

1. Nada de lo dispuesto en el presente Convenio afectará a los derechos, obligaciones y responsabilidades de los Estados y de las personas con arreglo al derecho internacional, en particular los propósitos y principios de la Carta de las Naciones Unidas, el Convenio sobre Aviación Civil Internacional y el derecho humanitario internacional.

2. Las actividades de fuerzas armadas durante un conflicto armado, según se entienden esos términos en el derecho humanitario internacional y que se rijan por ese derecho, no estarán sujetas al presente Convenio; y las actividades que lleven a cabo las fuerzas militares de un Estado en el ejercicio de sus funciones oficiales, en la medida en que se rijan por otras normas de derecho internacional, no estarán sujetas al presente Convenio.

3. Las disposiciones del párrafo 2 de este Artículo no se interpretarán como que condonan o consideran lícitos actos que de otro modo son ilícitos, o que impiden el enjuiciamiento bajo otras leyes".

Artículo VII

Reemplácese el Artículo 4 del Convenio por el siguiente:

"**Artículo 4**

1. Cada Estado Parte tomará las medidas necesarias para establecer su jurisdicción sobre los delitos previstos en el Artículo 1 y sobre cualquier acto de violencia contra los pasajeros o la tripulación cometido por el probable responsable en relación con los delitos, en los casos siguientes:

a) si el delito se comete en el territorio de ese Estado;

b) si el delito se comete contra o a bordo de una aeronave matriculada en ese Estado;

c) si la aeronave, a bordo de la cual se cometió el delito, aterriza en su territorio con el probable responsable todavía a bordo;

d) si el delito se comete contra o a bordo de una aeronave dada en arrendamiento sin tripulación a una persona que tenga en ese Estado su oficina principal o, de no tener tal oficina, su residencia permanente;

e) si el delito lo comete un nacional de ese Estado.

2. Cada Estado Parte podrá establecer su jurisdicción sobre cualquiera de dichos delitos en los siguientes casos:

a) si el delito se comete contra un nacional de ese Estado;

b) si el delito lo comete una persona apátrida que tiene su residencia habitual en el territorio de ese Estado.

3. Asimismo, cada Estado Parte tomará las medidas necesarias para establecer su jurisdicción sobre los delitos previstos en el Artículo 1 cuando el probable responsable se halle en su territorio y dicho Estado no conceda la extradición de esa persona, conforme al Artículo 8, a ninguno de los Estados Partes que hayan establecido su jurisdicción de conformidad con los párrafos aplicables de este Artículo con respecto a esos delitos.

4. El presente Convenio no excluye ninguna jurisdicción penal ejercida de acuerdo con las leyes nacionales".

Artículo VIII

Reemplácese el Artículo 5 del Convenio por el siguiente:

"**Artículo 5**

Los Estados Partes que constituyan organizaciones de explotación en común del transporte aéreo u organismos internacionales de explotación que utilicen aeronaves que sean objeto de una matrícula común o internacional designarán con respecto a cada aeronave, según las circunstancias del caso, el Estado de entre ellos que ejercerá la jurisdicción y tendrá las atribuciones del Estado de matrícula para los fines del presente Convenio, y lo comunicarán al Secretario General de la Organización de Aviación Civil Internacional, quien lo notificará a todos los Estados Partes en el presente Convenio".

Artículo IX

Reemplácese el párrafo 4 del Artículo 6 del Convenio por el siguiente:

"**Artículo 6**

4. Cuando un Estado Parte detenga a una persona en virtud de este Artículo, notificará inmediatamente tal detención a los Estados Partes que hayan establecido su jurisdicción con arreglo al párrafo 1 del Artículo 4 y establecido en su jurisdicción y notificado al Depositario con arreglo al párrafo 2 del Artículo 4 y, si lo considera conveniente, el hecho de que esa persona está detenida y las circunstancias que justifican su detención a otros Estados interesados. El Estado Parte que proceda a la investigación preliminar prevista en el párrafo 2 de este Artículo comunicará sin dilación sus resultados a los Estados Partes antes mencionados e indicará si se propone ejercer su jurisdicción".

Artículo X

Añádase como Artículo 7 *bis* del Convenio el siguiente:

"**Artículo 7 *bis***

Toda persona que se encuentre detenida, o respecto de la cual se adopten otras medidas o sea encausada con arreglo al presente Convenio, recibirá un trato equitativo, incluido el goce de todos los derechos y garantías de conformidad con las leyes del Estado en cuyo territorio se encuentre y con las disposiciones pertinentes del derecho internacional, incluido el derecho internacional en materia de derechos humanos".

Artículo XI

Reemplácese el Artículo 8 del Convenio por el siguiente:

"**Artículo 8**

1. Los delitos previstos en el Artículo 1 se considerarán incluidos entre los delitos que den lugar a extradición en todo tratado de extradición celebrado entre Estados Partes. Los Estados Partes se comprometen a incluir los delitos como casos de extradición en todo tratado de extradición que celebren entre sí en el futuro.

2. Si un Estado Parte, que subordina la extradición a la existencia de un tratado, recibe una solicitud de extradición de otro Estado Parte con el que no tiene tratado de extradición, podrá discrecionalmente considerar el presente Convenio como la base jurídica necesaria para la extradición respecto a los delitos previstos en el Artículo 1. La extradición estará sujeta a las demás condiciones exigidas por el derecho del Estado requerido.

3. Los Estados Partes que no subordinen la extradición a la existencia de un tratado reconocerán los delitos previstos en el Artículo 1 como casos de extradición entre ellos, con sujeción a las condiciones exigidas por el derecho del Estado requerido.

4. Para los fines de extradición entre Estados Partes, se considerará que cada uno de los delitos se ha cometido no solamente en el lugar donde ocurrió, sino también en el territorio de los Estados Partes obligados a establecer su jurisdicción de acuerdo con los apartados b), c), d) y e) del párrafo 1 del Artículo 4 y que han establecido jurisdicción de conformidad con el párrafo 2 del Artículo 4.

5. Los delitos previstos en los apartados a) y b) del párrafo 4 del Artículo 1 se tratarán como equivalentes para los fines de extradición entre Estados Partes".

Artículo XII

Añádase como Artículo 8 *bis* del Convenio el siguiente:

"**Artículo 8 *bis***

Ninguno de los delitos previstos en el Artículo 1 se considerará, para los fines de extradición o de asistencia judicial recíproca, como delito político, como delito conexo a un delito político ni como delito inspirado por motivos políticos. Por consiguiente, no podrá rechazarse una solicitud de extradición o de asistencia judicial recíproca formulada en relación con un delito de ese carácter por la única razón de que se refiere a un delito político, a un delito conexo a un delito político o a un delito inspirado por motivos políticos".

Artículo XIII

Añádase como Artículo 8 *ter* del Convenio el siguiente:

"**Artículo 8 *ter***

Nada de lo dispuesto en el presente Convenio se interpretará con el efecto de imponer una obligación de extraditar o de prestar asistencia judicial recíproca si el Estado Parte requerido tiene motivos fundados para creer que la solicitud de extradición por los delitos previstos en el Artículo 1 o de asistencia judicial recíproca en relación con esos delitos se ha formulado con el fin de enjuiciar o castigar a una persona por motivos de raza, religión, nacionalidad, origen étnico, opinión política o género, o que el cumplimiento de lo solicitado podría perjudicar la situación de esa persona por cualquiera de esos motivos".

Artículo XIV

Reemplácese el párrafo 1 del Artículo 9 del Convenio por el siguiente:

"**Artículo 9**

1. Cuando se realice cualquier acto de los previstos en el párrafo 1 del Artículo 1 o sea inminente su realización, los Estados Partes tomarán todas las medidas apropiadas a fin de que el legítimo comandante de la aeronave recobre o mantenga el control de la misma".

Artículo XV

Reemplácese el párrafo 1 del Artículo 10 del Convenio por el siguiente:

"**Artículo 10**

1. Los Estados Partes se prestarán la mayor asistencia posible por lo que respecta a todo proceso penal relativo a los delitos previstos en el Artículo 1 y a los demás actos previstos en el Artículo 4. En todos los casos, la ley aplicable para la ejecución de una petición de asistencia será la del Estado requerido".

Artículo XVI

Añádase como Artículo 10 *bis* del Convenio el siguiente:

"**Artículo 10 *bis***

Todo Estado Parte que tenga razones para creer que se vaya a cometer un delito previsto en el Artículo 1 suministrará, de acuerdo con su legislación nacional, toda información pertinente de que disponga a los demás Estados Partes que, en su opinión, sean los Estados previstos en los párrafos 1 y 2 del Artículo 4".

Artículo XVII

1. En el Convenio, todas las referencias a "Estado contratante" y "Estados contratantes" se reemplazarán por "Estado Parte" y "Estados Partes" respectivamente.

2. En el texto en inglés del Convenio, todas las referencias a "him" y "his" se remplazarán por "that person" y "that person's" respectivamente.

Artículo XVIII

Los textos del Convenio en los idiomas árabe y chino anexados al presente Protocolo constituirán, junto con los textos del Convenio en español, francés, inglés y ruso, textos igualmente auténticos en los seis idiomas.

Artículo XIX

Entre los Estados Partes en el presente Protocolo, el Convenio y el presente Protocolo se leerán e interpretarán juntamente como un instrumento único y se denominarán Convenio de La Haya modificado por el Protocolo de Beijing de 2010.

Artículo XX

El presente Protocolo estará abierto el 10 de septiembre de 2010 en Beijing para la firma de los Estados que participaron en la Conferencia diplomática sobre seguridad de la aviación celebrada en Beijing del 30 de agosto al 10 de septiembre de 2010. Con posterioridad al 27 de septiembre de 2010, el presente Protocolo quedará abierto para la firma de todos los Estados en la Sede de la Organización de Aviación Civil Internacional, en Montreal, hasta su entrada en vigor de acuerdo con el Artículo XXIII.

Artículo XXI

1. El presente Protocolo se someterá a ratificación, aceptación o aprobación. Los instrumentos de ratificación, aceptación o aprobación se depositarán ante el Secretario General de la Organización de Aviación Civil Internacional, la que por el presente se designa Depositario.

2. La ratificación, aceptación o aprobación del presente Protocolo por un Estado que no sea Parte en el Convenio tendrá el efecto de ratificar, aceptar o aprobar el Convenio de La Haya modificado por el Protocolo de Beijing de 2010.

3. Todo Estado que no ratifique, acepte o apruebe el presente Protocolo de acuerdo con lo previsto en el párrafo 1 de este Artículo podrá adherirse al mismo en cualquier oportunidad. El instrumento de adhesión se depositará ante el Depositario.

Artículo XXII

En el momento de ratificar, aceptar o aprobar el presente Protocolo o adherirse al mismo, cada Estado Parte:

a) notificará al Depositario la jurisdicción que haya establecido de conformidad con su legislación nacional como se prevé en el párrafo 2 del Artículo 4 del Convenio de La Haya modificado por el Protocolo de Beijing de 2010 e inmediatamente dará aviso al Depositario de todo cambio; y

b) podrá declarar que aplicará las disposiciones del apartado d) del párrafo 3 del Artículo 1 del Convenio de La Haya modificado por el Protocolo de Beijing de 2010 con arreglo a los principios de su derecho penal en lo que se refiere a la exención de la responsabilidad por causa de parentesco.

Artículo XXIII

1. El presente Protocolo entrará en vigor el primer día del segundo mes a partir de la fecha del depósito del vigésimo segundo instrumento de ratificación, aceptación, aprobación o adhesión ante el Depositario.

2. Para cada uno de los Estados que ratifiquen, acepten, aprueben o se adhieran al presente Protocolo con posterioridad al depósito del vigésimo segundo instrumento de ratificación, aceptación, aprobación o adhesión, el mismo entrará en vigor el primer día del segundo mes a partir de la fecha en que dicho Estado haya depositado su instrumento de ratificación, aceptación, aprobación o adhesión.

3. Tan pronto como entre en vigor el presente Protocolo, el Depositario lo registrará ante las Naciones Unidas.

Artículo XXIV

1. Los Estados Partes podrán denunciar el presente Protocolo notificándolo por escrito al Depositario.

2. La denuncia surtirá efecto un año después de la fecha en que el Depositario reciba la notificación.

Artículo XXV

El Depositario notificará sin demora a todos los Estados Partes en el presente Protocolo y a todos los Estados signatarios o que se adhieran al mismo la fecha de cada firma, la fecha del depósito de cada instrumento de ratificación, aceptación, aprobación o adhesión, la fecha de entrada en vigor del presente Protocolo y toda otra información pertinente.

EN TESTIMONIO DE LO CUAL, los Plenipotenciarios infrascritos, debidamente autorizados, firman el presente Protocolo.

HECHO en Beijing el día diez de septiembre del año dos mil diez en textos auténticos redactados en español, árabe, chino, francés, inglés y ruso y cuya autenticidad quedará confirmada con la verificación que hará la Secretaría de la Conferencia bajo la autoridad del Presidente de la Conferencia, dentro de los noventa días de la fecha, de la conformidad de los textos entre sí. El presente Protocolo quedará depositado en los archivos de la Organización de Aviación Civil Internacional y el Depositario enviará copias certificadas del mismo a todos los Estados contratantes en el presente Protocolo.

RATIFICATION (WITH DECLARATION)[*]

Cyprus

Deposit of instrument with the Secretary-General of the International Civil Aviation Organization: 28 March 2019

Date of effect: 1 May 2019

[*]*No UNTS volume number has yet been determined for this record.*

RATIFICATION (AVEC DÉCLARATION)

Chypre

Dépôt de l'instrument auprès du Secrétaire général de l'Organisation de l'aviation civile internationale : 28 mars 2019

Date de prise d'effet : 1er mai 2019

[*]*Le numéro de volume RTNU n'a pas encore été établie pour ce dossier.*

ACCESSION[*]

Ghana

Deposit of instrument with the Secretary-General of the International Civil Aviation Organization: 4 June 2018

Date of effect: 1 August 2018

[*]*No UNTS volume number has yet been determined for this record.*

ADHÉSION

Ghana

Dépôt de l'instrument auprès du Secrétaire général de l'Organisation de l'aviation civile internationale : 4 juin 2018

Date de prise d'effet : 1er août 2018

[*]*Le numéro de volume RTNU n'a pas encore été établie pour ce dossier.*

RATIFICATION[*]

India

Deposit of instrument with the Secretary-General of the International Civil Aviation Organization: 30 January 2019

Date of effect: 1 March 2019

[*]*No UNTS volume number has yet been determined for this record.*

RATIFICATION

Inde

Dépôt de l'instrument auprès du Secrétaire général de l'Organisation de l'aviation civile internationale : 30 janvier 2019

Date de prise d'effet : 1er mars 2019

[*]*Le numéro de volume RTNU n'a pas encore été établie pour ce dossier.*

ACCESSION[*]

Kazakhstan

Deposit of instrument with the Secretary-General of the International Civil Aviation Organization: 14 February 2019

Date of effect: 1 April 2019

[*]*No UNTS volume number has yet been determined for this record.*

ADHÉSION

Kazakhstan

Dépôt de l'instrument auprès du Secrétaire général de l'Organisation de l'aviation civile internationale : 14 février 2019

Date de prise d'effet : 1er avril 2019

[*]*Le numéro de volume RTNU n'a pas encore été établie pour ce dossier.*

RATIFICATION[*]

Paraguay

Deposit of instrument with the Secretary-General of the International Civil Aviation Organization: 3 August 2018

Date of effect: 1 October 2018

[*]*No UNTS volume number has yet been determined for this record.*

RATIFICATION

Paraguay

Dépôt de l'instrument auprès du Secrétaire général de l'Organisation de l'aviation civile internationale : 3 août 2018

Date de prise d'effet : 1er octobre 2018

[*]*Le numéro de volume RTNU n'a pas encore été établie pour ce dossier.*

ACCESSION[*]

Portugal

Deposit of instrument with the Secretary-General of the International Civil Aviation Organization: 22 January 2019

Date of effect: 1 March 2019

[*]*No UNTS volume number has yet been determined for this record.*

ADHÉSION

Portugal

Dépôt de l'instrument auprès du Secrétaire général de l'Organisation de l'aviation civile internationale : 22 janvier 2019

Date de prise d'effet : 1er mars 2019

[*]*Le numéro de volume RTNU n'a pas encore été établie pour ce dossier.*

RATIFICATION[*]

Romania

Deposit of instrument with the Secretary-General of the International Civil Aviation Organization: 22 June 2018

Date of effect: 1 August 2018

[*]*No UNTS volume number has yet been determined for this record.*

RATIFICATION

Roumanie

Dépôt de l'instrument auprès du Secrétaire général de l'Organisation de l'aviation civile internationale : 22 juin 2018

Date de prise d'effet : 1er août 2018

[*]*Le numéro de volume RTNU n'a pas encore été établie pour ce dossier.*

ACCESSION (WITH DECLARATION)[*]

Sweden

Deposit of instrument with the Secretary-General of the International Civil Aviation Organization: 12 July 2018

Date of effect: 1 September 2018

[*]*No UNTS volume number has yet been determined for this record.*

ADHÉSION (AVEC DÉCLARATION)

Suède

Dépôt de l'instrument auprès du Secrétaire général de l'Organisation de l'aviation civile internationale : 12 juillet 2018

Date de prise d'effet : 1er septembre 2018

[*]*Le numéro de volume RTNU n'a pas encore été établie pour ce dossier.*

RATIFICATION (WITH DECLARATION)[*]

Turkey

Deposit of instrument with the Secretary-General of the International Civil Aviation Organization: 31 May 2018

Date of effect: 1 July 2018

[*]*No UNTS volume number has yet been determined for this record.*

RATIFICATION (AVEC DÉCLARATION)

Turquie

Dépôt de l'instrument auprès du Secrétaire général de l'Organisation de l'aviation civile internationale : 31 mai 2018

Date de prise d'effet : 1er juillet 2018

[*]*Le numéro de volume RTNU n'a pas encore été établie pour ce dossier.*

ACCESSION[*]

Turkmenistan

Deposit of instrument with the Secretary-General of the International Civil Aviation Organization: 17 June 2019

Date of effect: 1 August 2019

[*]*No UNTS volume number has yet been determined for this record.*

ADHÉSION

Turkménistan

Dépôt de l'instrument auprès du Secrétaire général de l'Organisation de l'aviation civile internationale : 17 juin 2019

Date de prise d'effet : 1er août 2019

[*]*Le numéro de volume RTNU n'a pas encore été établie pour ce dossier.*

SIGNATURE[*]

Australia

Affixed on: 15 March 2013

[*]*No UNTS volume number has yet been determined for this record.*

SIGNATURE

Australie

Apposée le : 15 mars 2013

[*]*Le numéro de volume RTNU n'a pas encore été établie pour ce dossier.*

SIGNATURE[*]

Benin

Affixed on: 21 January 2013

[*]*No UNTS volume number has yet been determined for this record.*

SIGNATURE

Bénin

Apposée le : 21 janvier 2013

[*]*Le numéro de volume RTNU n'a pas encore été établie pour ce dossier.*

SIGNATURE[*]

Brazil

Affixed on: 10 September 2010

[*]*No UNTS volume number has yet been determined for this record.*

SIGNATURE

Brésil

Apposée le : 10 septembre 2010

[*]*Le numéro de volume RTNU n'a pas encore été établie pour ce dossier.*

SIGNATURE[*]

Burkina Faso

Affixed on: 17 February 2012

[*]*No UNTS volume number has yet been determined for this record.*

SIGNATURE

Burkina Faso

Apposée le : 17 février 2012

[*]*Le numéro de volume RTNU n'a pas encore été établie pour ce dossier.*

SIGNATURE[*]

Cameroon

Affixed on: 25 October 2011

[*]*No UNTS volume number has yet been determined for this record.*

SIGNATURE

Cameroun

Apposée le : 25 octobre 2011

[*]*Le numéro de volume RTNU n'a pas encore été établie pour ce dossier.*

SIGNATURE[*]

Chad

Affixed on: 1 October 2010

[*]*No UNTS volume number has yet been determined for this record.*

SIGNATURE

Tchad

Apposée le : 1er octobre 2010

[*]*Le numéro de volume RTNU n'a pas encore été établie pour ce dossier.*

SIGNATURE[*]

China

Affixed on: 10 September 2010

[*]*No UNTS volume number has yet been determined for this record.*

SIGNATURE

Chine

Apposée le : 10 septembre 2010

[*]*Le numéro de volume RTNU n'a pas encore été établie pour ce dossier.*

SIGNATURE[*]

Costa Rica

Affixed on: 10 September 2010

[*]*No UNTS volume number has yet been determined for this record.*

SIGNATURE

Costa Rica

Apposée le : 10 septembre 2010

[*]*Le numéro de volume RTNU n'a pas encore été établie pour ce dossier.*

SIGNATURE[*]

Cyprus

Affixed on: 10 September 2010

[*]*No UNTS volume number has yet been determined for this record.*

SIGNATURE

Chypre

Apposée le : 10 septembre 2010

[*]*Le numéro de volume RTNU n'a pas encore été établie pour ce dossier.*

SIGNATURE (WITH DECLARATION)[*]

Czech Republic

Affixed on: 23 November 2011

[*]*No UNTS volume number has yet been determined for this record.*

SIGNATURE (AVEC DÉCLARATION)

République tchèque

Apposée le : 23 novembre 2011

[*]*Le numéro de volume RTNU n'a pas encore été établie pour ce dossier.*

SIGNATURE[*]

Dominican Republic

Affixed on: 10 September 2010

[*]*No UNTS volume number has yet been determined for this record.*

SIGNATURE

République dominicaine

Apposée le : 10 septembre 2010

[*]*Le numéro de volume RTNU n'a pas encore été établie pour ce dossier.*

SIGNATURE[*]

France

Affixed on: 15 April 2011

[*]*No UNTS volume number has yet been determined for this record.*

SIGNATURE

France

Apposée le : 15 avril 2011

[*]*Le numéro de volume RTNU n'a pas encore été établie pour ce dossier.*

SIGNATURE[*]

Gambia

Affixed on: 10 September 2010

[*]*No UNTS volume number has yet been determined for this record.*

SIGNATURE

Gambie

Apposée le : 10 septembre 2010

[*]*Le numéro de volume RTNU n'a pas encore été établie pour ce dossier.*

SIGNATURE[*]

Germany

Affixed on: 12 October 2016

[*]*No UNTS volume number has yet been determined for this record.*

SIGNATURE

Allemagne

Apposée le : 12 octobre 2016

[*]*Le numéro de volume RTNU n'a pas encore été établie pour ce dossier.*

SIGNATURE[*]

India

Affixed on: 10 September 2010

[*]*No UNTS volume number has yet been determined for this record.*

SIGNATURE

Inde

Apposée le : 10 septembre 2010

[*]*Le numéro de volume RTNU n'a pas encore été établie pour ce dossier.*

SIGNATURE[*]

Indonesia

Affixed on: 10 September 2010

[*]*No UNTS volume number has yet been determined for this record.*

SIGNATURE

Indonésie

Apposée le : 10 septembre 2010

[*]*Le numéro de volume RTNU n'a pas encore été établie pour ce dossier.*

SIGNATURE[*]

Mexico

Affixed on: 10 September 2010

[*]*No UNTS volume number has yet been determined for this record.*

SIGNATURE

Mexique

Apposée le : 10 septembre 2010

[*]*Le numéro de volume RTNU n'a pas encore été établie pour ce dossier.*

SIGNATURE[*]

Madagascar

Affixed on: 5 December 2017

[*]*No UNTS volume number has yet been determined for this record.*

SIGNATURE

Madagascar

Apposée le : 5 décembre 2017

[*]*Le numéro de volume RTNU n'a pas encore été établie pour ce dossier.*

SIGNATURE[*]

Nepal

Affixed on: 10 September 2010

[*]*No UNTS volume number has yet been determined for this record.*

SIGNATURE

Népal

Apposée le : 10 septembre 2010

[*]*Le numéro de volume RTNU n'a pas encore été établie pour ce dossier.*

SIGNATURE[*]

Mali

Affixed on: 10 September 2010

[*]*No UNTS volume number has yet been determined for this record.*

SIGNATURE

Mali

Apposée le : 10 septembre 2010

[*]*Le numéro de volume RTNU n'a pas encore été établie pour ce dossier.*

SIGNATURE[*]

Netherlands

Affixed on: 8 August 2013

[*]*No UNTS volume number has yet been determined for this record.*

SIGNATURE

Pays-Bas

Apposée le : 8 août 2013

[*]*Le numéro de volume RTNU n'a pas encore été établie pour ce dossier.*

SIGNATURE[*]

Nigeria

Affixed on: 10 September 2010

[*]*No UNTS volume number has yet been determined for this record.*

SIGNATURE

Nigéria

Apposée le : 10 septembre 2010

[*]*Le numéro de volume RTNU n'a pas encore été établie pour ce dossier.*

SIGNATURE[*]

Panama

Affixed on: 30 September 2010

[*]*No UNTS volume number has yet been determined for this record.*

SIGNATURE

Panama

Apposée le : 30 septembre 2010

[*]*Le numéro de volume RTNU n'a pas encore été établie pour ce dossier.*

SIGNATURE[*]

Paraguay

Affixed on: 10 September 2010

[*]*No UNTS volume number has yet been determined for this record.*

SIGNATURE

Paraguay

Apposée le : 10 septembre 2010

[*]*Le numéro de volume RTNU n'a pas encore été établie pour ce dossier.*

SIGNATURE[*]

Republic of Korea

Affixed on: 10 September 2010

[*]*No UNTS volume number has yet been determined for this record.*

SIGNATURE

République de Corée

Apposée le : 10 septembre 2010

[*]*Le numéro de volume RTNU n'a pas encore été établie pour ce dossier.*

SIGNATURE[*]

Romania

Affixed on: 5 July 2016

[*]*No UNTS volume number has yet been determined for this record.*

SIGNATURE

Roumanie

Apposée le : 5 juillet 2016

[*]*Le numéro de volume RTNU n'a pas encore été établie pour ce dossier.*

SIGNATURE[*]

Senegal

Affixed on: 10 September 2010

[*]*No UNTS volume number has yet been determined for this record.*

SIGNATURE

Sénégal

Apposée le : 10 septembre 2010

[*]*Le numéro de volume RTNU n'a pas encore été établie pour ce dossier.*

SIGNATURE[*]

South Africa

Affixed on: 26 September 2013

[*]*No UNTS volume number has yet been determined for this record.*

SIGNATURE

Afrique du Sud

Apposée le : 26 septembre 2013

[*]*Le numéro de volume RTNU n'a pas encore été établie pour ce dossier.*

SIGNATURE[*]

Spain

Affixed on: 10 September 2010

[*]*No UNTS volume number has yet been determined for this record.*

SIGNATURE

Espagne

Apposée le : 10 septembre 2010

[*]*Le numéro de volume RTNU n'a pas encore été établie pour ce dossier.*

SIGNATURE[*]

Togo

Affixed on: 21 January 2013

[*]*No UNTS volume number has yet been determined for this record.*

SIGNATURE

Togo

Apposée le : 21 janvier 2013

[*]*Le numéro de volume RTNU n'a pas encore été établie pour ce dossier.*

SIGNATURE (WITH DECLARATION)[*]

Turkey

Affixed on: 18 September 2013

[*]*No UNTS volume number has yet been determined for this record.*

SIGNATURE (AVEC DÉCLARATION)

Turquie

Apposée le : 18 septembre 2013

[*]*Le numéro de volume RTNU n'a pas encore été établie pour ce dossier.*

SIGNATURE[*]

United Kingdom of Great Britain and Northern Ireland

Affixed on: 10 September 2010

[*]*No UNTS volume number has yet been determined for this record.*

SIGNATURE

Royaume-Uni de Grande-Bretagne et d'Irlande du Nord

Apposée le : 10 septembre 2010

[*]*Le numéro de volume RTNU n'a pas encore été établie pour ce dossier.*

SIGNATURE[*]

United States of America

Affixed on: 10 September 2010

[*]*No UNTS volume number has yet been determined for this record.*

SIGNATURE

États-Unis d'Amérique

Apposée le : 10 septembre 2010

[*]*Le numéro de volume RTNU n'a pas encore été établie pour ce dossier.*

SIGNATURE[*]

Uganda

Affixed on: 10 September 2010

[*]*No UNTS volume number has yet been determined for this record.*

SIGNATURE

Ouganda

Apposée le : 10 septembre 2010

[*]*Le numéro de volume RTNU n'a pas encore été établie pour ce dossier.*

SIGNATURE[*]

Zambia

Affixed on: 5 October 2010

[*]*No UNTS volume number has yet been determined for this record.*

SIGNATURE

Zambie

Apposée le : 5 octobre 2010

[*]*Le numéro de volume RTNU n'a pas encore été établie pour ce dossier.*